دفع التعارض والمشكلات بين أحاديث الأحرف السبعة وفق مناهج وتطبيقات المحدثين

إعداد

د/ سلوى بنت أحمد الحارثي

الأستاذ المشارك بقسم القراءات - جامعة الطائف

"دفع التعارض بين أحاديث الأحرف السبعة بتطبيقات وترجيحات المحدثين"

سلوى بنت أحمد محمد الحارثي.

قسم : القراءات، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة الطائف، الطائف، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: Salwa7189@hotmail.com.

الملخص

بدأ الباحث بحثه بالتعريف بمناهج المحدثين في دفع التعارض وحل المشكلات حيث انضم ذلك تحت علمين عرفا عند أهل الحديث بعلم "مختلف الحديث"، وعلم "مشكل الحديث"، ثم شرع الباحث في دراسة أحاديث الأحرف السبعة التي بدا من ظاهرها التعارض، أو باتت متناقضة مع المسلمات في الفن، بحل مشكلاتها، ودفع التعارض عنها في دراسة استقصائية تحليلية، كما يطالب الباحث بالعناية بالآثار الثابتة في كتاب المصاحف لابن أبي داود على منوال هذا البحث وطريقته.

الكلمات المفتاحية:

الأحرف السبعة، دفع التعارض، حل المشكلات، مناهج المحدثين.

Refuting the contradiction between the Hadiths (Traditions) of the seven letters with the applications and preferences of the scholars of hadiths (Traditions)

Salwa bint Ahmed Muhammad Al-Harthy.
Department of Recitations, Faculty of Sharia (law) and Regulations, Taif University, Taif, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: Salwa7189@hotmail.com.

Abstract

The researcher started his research by defining the approaches of the scholars of Hadiths (Traditions) in opposing the contradiction and solving problems as this was joined under two sciences traditionally among the scholars of Hadith (Traditions) with the science of "opposing Hadith (Traditions) " and the science of "the enigmatic Hadith (Traditions) ". Then the researcher proceeded to study the Hadiths(Traditions) of the seven letters that showed contradiction apparently or became already contradicted with premises in science with solving their enigmas and refuting contradiction out of them in an inquisitonary analytical survey.

The researcher also demands attention to the fixed narrations in the "Book of Al-Masahef (Copies of Writing)" by Ibn Abi Dawood according to the manner and the method of this research.

keywords:

The Seven Letters, Refuting Contradiction, Solving Enigmas, Modernists Approaches.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

"الحمد لله على التوفيق، والشكر لله على التحقيق، وأشهد أن لا إله إلا هو شهادةَ سالك من الدليل أوضح طريق، ومنزه له عما لا يجوز ولا يليق، وصلى الله على أشرف فصيح، وأطرف منطيق، محمد أرفق نبي بأمته وألطف شفيق، وعلى أصحابه وأزواجه وأتباعه إلى يوم الجمع والتفريق، وسلم تسليماً كثيراً"(١). **أما بعد:**

إن الناظر المتأمل لمصنفات الأئمة المحدثين يدرك سيرهم وفق مناهج دقيقة في التعامل مع النصوص، وبرعوا في ابتكار تطبيقات لدراسة أسانيد الأحاديث ومتونها، وإن كان لكل إمام منهم طريقته وأسلوبه المتفرد به، غير أن هناك أطراً عامة وقواعد أصيلة لا يتجاوزونها.

وأخذ دفع التعارض مساراً منفرداً عند أئمة الحديث، وعرف بعلم "مختلف الحديث" وقرينه المعروف بعلم "مشكل الحديث"، وكلاهما يقوم على دراسة المتن بعد السند في محاولة دفع التعارض والمشكلات بين جملة من النصوص أو المسلمات في الفن.

والفرق بين مختلف الحديث ومشكله أن "المختلف سببه معارضة حديث لحديث ظاهراً، بينما مشكل الحديث سبب الإشكال فيه قد يكون التعارض الظاهري بين آية وحديث، وقد يكون سببه التعارض الظاهري بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه معارضة الحديث للإجماع، وقد يكون سببه

---

(١) "نواسخ القرآن" للحافظ جمال الدين بن الجوزي، (ص ١٠).

معارضة الحديث للقياس، وقد يكون سببه مناقضة الحديث للعقل، وقد يكون سببه غموضاً في دلالة لفظ الحديث على المعنى لسبب في اللفظ، فيكون مفتقراً إلى قرينة خارجية تزيل خفاءه كالألفاظ المشتركة"(١).

وعليه فإن هناك فرقاً في دفع التعارض بينهما، "فالمختلف حكمه محاولة المجتهد التوفيق بين الأحاديث المختلفة بإعمال القواعد المقررة عند أهل العلم في ذلك، وأما المشكل فحكمه النظر والتأمل في المعاني المحتملة للفظ وضبطها، والبحث عن القرائن التي تبين المراد من تلك المعاني"(٢).

وتأتي أهمية هذين العلمين من الاستنباط الصحيح للأحكام الشرعية الذي لا يتم إلا بمعرفتهما، وما من عالم إلا وهو مضطر إليهما ومفتقر لتحصيلهما، وقد نوه أئمة على فضل هذا العلم وأهميته.

يقول النووي: "هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف"(٣).

وقال ابن تيمية: "فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم"(٤).

---

(١) مقال منشور على الشبكة العنكبوتية بعنوان: "مقدمات في علم مختلف الحديث" للشيخ ناصر بن سليمان العمر.

(٢) مقال منشور على الشبكة العنكبوتية بعنوان: "مقدمات في علم مختلف الحديث" للشيخ ناصر بن سليمان العمر.

(٣) "تدريب الراوي في شرح تقريب النووي" للسيوطي (٢/٦٥١).

(٤) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٢٠/٢٤٦).

وإن أسباب التعارض بين النصوص عند المحدثين كثير، منها:

١. أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه - ﷺ -، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط.
٢. أن يخبر الرسول - ﷺ - عن شيء، فيأتي أحد الرواة بالخبر كاملاً، ويأتي به آخر مختصراً، ويأتي به ثالث ببعض معناه دون بعض، فيظن بسبب ذلك التعارض.
٣. قد يحدث الرجل عن النبي - ﷺ - بذكر الجواب دون السؤال الذي بمعرفته يزول الإشكال، وينتفي التعارض والاختلاف.
٤. أن يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، فيجهل البعض التناسخ بينهما، فيظن ويتوهم التعارض.
٥. أن يكون التعارض في فهم السامع، ونظر المجتهد.
٦. الجهل بلسان العرب، فإن العرب تسمي الشيء بالأسماء الكثيرة، فمن جهل ذلك اختلف عنده العلم بالكتاب والسنة(١).

ولأهل الحديث في دفع مختلف الحديث أربعة مسالك:

يقوم أولاً على: التوفيق والجمع بين النصين: لاحتمال أن يكون بينهما عموم وخصوص، أو إطلاق وتقييد، أو مجمل ومبين، فمحاولة الجمع بين النصين المتعارضين عند المحدثين أولى من إهمال أحدهما وإبطال العمل بالآخر، ولكن من غير تعسف، وكما هو من مقرر معلوم لا توجد أحاديث

(١) انظر بحث بعنوان: "مرجحات المتن للأحاديث المتعارضة ظاهراً" للباحث د/ بدر محمد العازمي، منشور بحولية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد ٣٣، (ص ٢٧٦).

صحيحة وروايات وآثار معتمده متعارضة من كل وجه إلا فيما ندر وقل، يقول الإمام الشافعي كما نقل عنه الصيرفي: "لا يصح عن النبي - ﷺ - حديثان صحيحان متضادان، ينفي أحدهما ما يثبته الآخر من غير جهة الخصوص والعموم، والإجمال والتفسير، إلا على وجه النسخ وإن لم يجده"(١).

ولا تكون محاولة الجمع بين النصين إلا بعد التأكد من سلامة إسناد النصين، وعلو حجتهما.

الثاني: النسخ: فإن لم يتفق الجمع وكان التعارض حقيقياً يكون القول بالنسخ إن علم المتقدم والمتأخر منهما، ولا يعمد إلا بنص من الشارع، يقول اللكنوي: "والنسخ حقيقة لا يتحقق إلا بنص من الشارع الحكيم بأن هذا ناسخ لهذا، أو بما يدل عليه دلالة ظاهرة، أو بما قام مقام نص الشارع إقامة ظاهرة، وفيما سوى ذلك لا يتجاسر على القول بنسخ النصوص الشرعية، بل يطلب الجمع بينهما بالإشارات الشرعية"(٢).

الثالث: الترجيح: فإن تعذر الجمع على وجه مقبول، وتعذر الوقوف على الناسخ والمنسوخ، فيكون الترجيح حسب المعطيات والقرائن، والمرجحات عن أئمة الحديث كثير، فقد ذكر ابن الصلاح في مقدمته أن هناك خمسون وجهاً فأكثر للترجيح(٣)، وذكرها الحازمي في خمسين وجهاً من المرجحات في كتابه "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ"، وأوصلها غيره إلى أكثر من

(١) "البحر المحيط في أصول الفقه" للزركشي (١٢٥/٨).

(٢) "الأجوبة الفاضلة" للكنوي (ص ١٣٩).

(٣) "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٢٨٦).

مائة كما استوفى ذلك العراقي في "نكته"، وقد أرجعها السيوطي إلى سبعة أقسام في كتابه "تدريب الراوي"(١).

وكان المناوي إذا تعارض الحديثان يقدم الصحيح لذاته على الصحيح لغيره، يقول: "إذا تعارض حديثان، صحيح لذاته، وصحيح لغيره، أو حسن لذاته، وحسن لغيره، قدم الذي لذاته على الذي لغيره"(٢).

كما رجح ابن حجر ما اتفق عليه البخاري ومسلم على ما انفرد به مسلم، كذلك رجح ما جاء في البخاري ومسلم على ما جاء في غيرهما(٣).

واعتمد النواوي في بعض ترجيحاته على صفات الرواة، أي كون رواة أحدهما أتقن وأحفظ، أو كثرتهم في أحد الحديثين(٤).

إلى غير ذلك من المرجحات على اختلاف الأئمة في عدها، ولابد من تحقق ثلاثة شروط ليصح الترجيح:

الشرط الأول: استواء الحديثين المتعارضين في الحجية، يقول اللكنوي في "الأجوبة الفاضلة": "ومما ينبغي أن يعلم أن الاعتماد على كثرة الرواة، وتعدد الطرق، والترجيح بها، إنما يكون بعد صحة الدليلين، وإلا فكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه وهو ضعيف"(٥).

الشرط الثاني: عدم إمكان الجمع بين الحديثين المتعارضين، إذ لو أمكن

---

(١) انظر "تدريب الراوي في شرح تقريب النوواوي" للسيوطي (٢/٦٥٤-٦٥٥).

(٢) "اليواقيت والدرر" لمحمد المناوي (١/٣٠٠).

(٣) "فتح الباري" لابن حجر (١/٢٦٦).

(٤) انظر "تدريب الراوي في شرح تقريب النوواوي" للسيوطي (٢/٦٥٤).

(٥) "الأجوبة الفاضلة" للكنوي (ص ٢٠٩-٢١٠.

الجمع بينهما تعين المصير إليه، يقول الرازي في "المحصول": "إذا تعارض الدليلان، فالعمل بكل واحد منهما من وجه، أولى من العمل بأحدهما دون الثاني"(١)، ويقول ابن حجر: "ولا يصار إليه – أي: الترجيح – مع إمكانية الجمع"(٢).

الشرط الثالث: ألا يثبت أن أحدهما ناسخ والآخر منسوخ، لأنه إذا ثبت النسخ عمل بالناسخ وأهمل المنسوخ، يقول ابن قدامة في "روضة الناظر": "فإن لم يمكن الجمع، ولا معرفة النسخ، رجحنا فأخذنا بالأقوى"(٣).

وقال إمام الحرمين الجويني في "البرهان": "وإذا تعارض نصان على الشرط الذي ذكرناه وتأرَّخا، فالمتأخر ينسخ المتقدم، وليس من مواقع الترجيح"(٤).

الرابع: التوقف: فإن تعذرت الوجوه السابقة ترك العمل بالنصين وهو ما يعرف عند الفقهاء بـ "الأسقاط" ليعود الحكم فيه إلى البراءة الأصلية، أو القياس على غيره لتكافؤ الأدلة.

يقول ابن حجر مختصراً مناهج المحدثين في دفع التعارض: "فصار ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب، الجمع إن أمكن، فاعتبار النسخ والمنسوخ، ثم الترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين، والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبِر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر

---

(١) "المحصول" للرازي (٤٠٦/٥).

(٢) "فتح الباري" لابن حجر (٢٦٦/١).

(٣) "روضة الناظر" لابن قدامة (٣٩١/٢).

(٤) "البرهان" للجويني (١١٥٨/٢).

لغيره ما خفي عليه"[١].

"أما مشكل الحديث فهو أعم من مختلف الحديث في رأي بعض علماء الحديث، وذلك أن المختلف من الحديث دائرته الروايات أو الأحاديث التي عارضت بعضها بعضا ظاهراً وفق نظر الناظر لا في حقيقة الأمر، وأما مشكل الحديث فيتسع ظن التضاد فيه، غير أنه لا ينحصر وجوده في الأحاديث النبوية فحسب، بل قد يكون سبب الإشكال ظن التضاد بين حديث وآية وإجماع أو قياس أو قاعدة من القواعد الدينية، أو غير ذلك من الأدلة الشرعية أو العقلية"[٢].

"وقد يكون الحديث مشكلاً في ذاته من غير وجود معارض له، فكل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلفاً"[٣].

ومشكل الحديث من مواطن الامتحان والابتلاء للناس، يقول الشيخ المعلمي: "وجود النصوص التي يُستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفواً، وإنما هو أمر مقصود شرعاً، ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبواباً من الجهاد يرفعهم الله بها درجات"[٤].

---

(١) "نزهة النظر" لابن حجر العسقلاني (ص ٩٧).

(٢) مقال منشور على الشبكة العنكبوتية بعنوان: "مشكل الحديث وموقف العلماء منه" للكاتب لقمان عبد السلام، في موقع: "إسلام أون لاين".

(٣) مقال منشور على الشبكة العنكبوتية بعنوان: "الفرق بين مشكل الحديث ومختلف الحديث" للأستاذ الدكتور/ سعيد بن صالح الرقيب، بشبكة الألوكة.

(٤) "الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة" (ص ٢٢٣).

والمسلك الوحيد في دفع مشكل الحديث إعمال العقل، ولا يعني ذلك الاستقلال به، فمن استغنى بعقله زل، وفي اللجوء إلى الله والاستعانة به خير معين لذلك، إذ هي نفحات ربانية وأنوار هداية يصطفي الله لها من خلقه من شاء، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولقد ملئت كتب المتقدمين والمتأخرين من أئمة القراءة بالخوض في روايات الأحرف السبعة، خاصة تلك الروايات التي بدا من ظاهرها التعارض، فتعجل بعض أئمة القراءة ردها رغم صحتها، أو التوفيق بينها رغم ضعفها، وتحقق الخطأ في نقلها، فخالفوا بذلك مناهج المحدثين وتطبيقاتهم في التعامل مع النصوص حين التعارض.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن الناظر لمنهج أئمة القراءة عند التعامل مع الأحاديث المتعارضة الواردة في القراءة على سبعة أحرف يختلف عما هو مقرر عند أئمة الحديث من مناهج وتطبيقات، حيث وهنت بعض الروايات الصحيحة، وكانت هناك محاولات الجمع بين نصين أحدهما ساقط من الاعتبار بفرض فرضيات لا تصح، أو الاعتداد بها في تفسير معنى القراءة على سبعة الأحرف، فكان هذا سبب عقد هذا البحث وإبرامه.

أهداف البحث:

- الربط بين علم القراءات وعلوم الحديث.
- دفع التعارض بين أحاديث الأحرف السبعة وفق مناهج المحدثين في دفع التعارض، وطرائقهم في الترجيح بين الروايات.

- تمييز الصحيح من بين أحاديث القراءة على سبعة أحرف من الضعيف بتحرير الأحاديث سنداً ومتناً.

الدراسات السابقة:

لم أعثر فيما أعلم على دراسة مستقلة أفردت الحديث وخصصته عن معالجة التعارض بين أحاديث القراءة على سبعة أحرف، واستقصاء موضوعاته، وفقاً لمناهج المحدثين وتطبيقاتهم في دفع التعارض، وحل المشكلات.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، وفهرسين، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وأذكر فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

ثم ستة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول: حديث ابن مسعود – ﷺ – في تفسير الأحرف بسبعة أبواب.

المبحث الثاني: حديث أبي بكرة – ﷺ –في معنى الأحرف كقول القائل: تعال وأقبل وهلم.

المبحث الثالث: حديث أبي هريرة في تفسير الأحرف بقوله: "عليمًا حكيمًا، غفوراً رحيمًا".

المبحث الرابع: حديث سمرة بن جندب في إنزال القرآن على ثلاثة أحرف.

المبحث الخامس: حديث أبيّ بن كعب – ﷺ –في إقراء النبي– ﷺ – للأمة على سبعة أحرف.

المبحث السادس: حديث ابن مسعود – ﷺ –في قراءة كل فرد من الأمة بما علم.

ثم الخاتمة: وأذكر فيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم فهرسين: أحدهما للمصادر البحث، والآخر لموضوعات البحث.

منهج البحث:

- اتبعت المنهج الاستقرائي في جمع الأحاديث التي بدت متعارضة مع بعضها البعض، أو متعارضة مع المسلمات في هذا الفن، ثم اتبعت المنهج التحليلي المقارن في تناول المسائل، وحل المشكلات.
- دفعت التعارض بين الأحاديث وفقاً لقواعد المحدثين وتطبيقاتهم في دفع التعارض.
- وجهت المشكلات الواردة في بعض الروايات بواقع الرواية عن الصدر الأول، والراجح في معنى القراءة على سبعة أحرف.

(ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير).

المبحث الأول

حديث ابن مسعود - ﷺ - في تفسير الأحرف بسبعة أبواب

لقد أشكل معنى حديث الأحرف السبعة على الأئمة منذ القدم، وذلك لعموم الروايات في الباب، إذ لم يرد فيها البيان الشافي لمعنى القراءة على سبعة أحرف، فاختلف في تفسيره على مذاهب شتى، وقد ذهب قوم إلى تفسير الأحرف السبعة بالحلال والحرام، والمحكم والمتشابه، والأمثال، والأمر والنهي، اعتماداً على رواية ابن مسعود التي أخرجها أئمة من أهل الحديث:

وهي ما رواه أبو سلمة عن ابن مسعود عن النبي - ﷺ - قال: "كان الكتاب الأول نزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف، زاجر، وآمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال، فأحلوا حلاله، وحرموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: آمنا به كل من عند ربنا".

فعارض هذا البيان ما ثبت من القراءات التي تجد شرعيتها في حديث الإذن بالقراءة على سبعة أحرف وما كان فيها من اختلاف الألفاظ باتفاق المعاني، وعلى هذا كان مدار الاشكال في المسألة.

وقد تعرض جماعة من أهل العلم لحديث ابن مسعود هذا، منهم:

أبو جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ): "وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الحديث لانقطاعه في إسناده، ولأنّ أبا سلمة لا يتهيأ في سنه لقاء ابن مسعود، ولا أخذه إياه عنه"(١).

---

(١) "شرح مشكل الآثار" للطحاوي (٨/١١٥).

وأخرجه البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) في كتاب المدخل من وجه آخر عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سلمه عن أبيه عن النبي - ﷺ - مرسلاً، وقال: "هذا مرسل جيد"(١).

وصحح الحديث المذكور الحاكم (ت: ٤٠٥هـ) في مستدركه على الصحيحين، يقول: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"(٢).

وتعقبه الذهبي (ت: ٧٤٨) فقال: "منقطع"(٣).

ويقول ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ): "هذا حديث لا يثبت لأنّه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود، وقد ردّه قوم من أهل النظر"(٤).

وقال الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) في "الفتح": وقد صحح الحديث المذكور (ابن حبان، والحاكم) وفي تصحيحه نظر؛ لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود(٥).

وقال الكمال بن أبي شريف(٦): "ورجال إسناده أئمة من رجال

---

(١) "المرشد الوجيز" (ص ١٠٨)، و"الفتح" (٩/ ٢٩).

(٢) "المستدرك على الصحيحين" للحاكم (٣١٧/٢).

(٣) "مختصر تلخيص الذهبي" لابن الملقن (٧٧٧/٢).

(٤) "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" لابن عبد البر (٢٧٦/٨).

(٥) "فتح الباري" لابن حجر (٢٩/٩).

(٦) الكمال بن أبي شريف، هو أبو المعالي كمال الدين محمد بن محمد بن أبي بكر ابن علي بن أبي شريف المقدسي، علامة قد ذاع صيته وتفرد على أقرانه، باشر التدريس، وتصدر للإقراء والإفتاء ببيت المقدس، وله العديد من المؤلفات في =

الصحيحين إلا عمر بن أبي سلمة فمن رجال السنن لكن فيه انقطاع"[1].

وكما رده أئمة من أهل الحديث لانقطاع سنده فإن أئمة من أهل القراءة استنكروا متنه لمخالفته عموم الروايات في الباب في ذكر القراءة على سبعة أحرف التي تبرهن على أن الاختلاف قائم في الألفاظ دون الاختلاف في أصل التشريع.

يقول أبو عبيد (ت: ٢٢٤هـ): "ولسنا ندري ما وجه هذا الحديث، لأنه شاذ غير مسند، والأحاديث المسندة المثبتة ترده، ألا ترى أن في حديث عمر الذي ذكرناه في أوله أنه قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وقد كان رسول الله - ﷺ - أقرأنيها، فأتيت به النبي عليه السلام فأخبرته، فقال له: اقرأ فقرأ تلك القراءة، فقال: هكذا أنزلت، ثم قال لي: اقرأ، فقرأت قراءتي فقال: هكذا أنزلت، ثم قال: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه[2]، وكذلك حديث

= الفقه والأصول وغيرهما، ولد سنة: ٨٢٢هـ، ومات سنة:٩٠٦هـ. ينظر: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" لشمس الدين السخاوي (٦٥/٩)، "الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة" للشيخ نجم الدين الغزي (١١/١)، "شذرات الذهب" لابن العماد الحنبلي (٢٩/٨)، "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع" لمحمد ابن علي الشوكاني (٢٤٣/٢).

(١) "فيض القدير شرح الجامع الصغير" للمناوي (٥٥/٣).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" في "باب من لم يرى بأساً أن يقول سورة البقرة" (١٩٤/٦)، ومسلم في "صحيحه" في "باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٥٦١/١). حديث صحيح، متفق عليه.

أبي بن كعب هو مثل حديث عمر أو نحوه، فهذا يبين لك أن الاختلاف إنما هو في اللفظ والمعنى واحد، ولو كان الاختلاف في الحلال والحرام لما جاز أن يقال في شيء هو حرام: هكذا نزل، ثم يقول آخر في ذلك بعينه: إنه حلال، فيقول: هكذا نزل، وكذلك الأمر والنهي، وكذلك الأخبار، لا يجوز أن يقال في خبر قد مضى: إنه كان كذا وكذا فيقول: هكذا نزل، ثم يقول الآخر بخلاف ذلك الخبر، فيقول: هكذا نزل، وكذلك الخبر المستأنف كخبر القيامة والجنة والنار ومن توهم أن في هذا شيئاً من الاختلاف فقد زعم أن القرآن يكذب بعضه بعضاً، ويتناقض، وليس يكون المعنى في السبعة الأحرف إلا على اللغات لا غير، بمعنى واحد لا يختلف في حلال ولا حرام ولا خبر ولا غير ذلك"(١).

ويقول ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ): في حديث (نزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شاف كاف)(٢)، "وقد غلط في تأويل هذا الحديث قوم فقالوا:

---

(١) "غريب الحديث" لأبي عبيد (٣/١٦٠-١٦١).

(٢) هذا الحديث يرويه عمرو بن دينار يقول أحمد شاكر:" وهذا حديث مرسل، لأن عمرو بن دينار تابعي، فروايته عن النبي - ﷺ - مرسلة". حاشية تفسير الطبري بتحقيق: أحمد شاكر (١/٤٥).

ومعنى الحديث في ذاته صحيح، كأنه مختصر من معنى حديث أبي بن كعب، فقد أخرج أحمد في مسنده (٣٥/٨٥): "عن أبي بن كعب قال: قرأت آية، وقرأ ابن مسعود خلافها، فأتيت النبي - ﷺ -، فقلت: ألم تقرئني آية كذا وكذا، قال: بلى، فقال ابن مسعود: ألم تقرئنيها كذا وكذا، فقال: بلى، كلاكما محسنٌ، مجْمِل، قال: فقلت له: ما كلانا أحسن ولا أجمل، قال: فضرب على صدري، فقال: =

السبعة الأحرف: وعد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج، وقال آخرون: هي سبع لغات في الكلمة، وقال قوم: حلال، وحرام، وأمر، ونهي، وخبر ما كان قبل، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال، وليس شيء من هذه المذاهب لهذا الحديث بتأويل ... يدلّك على ذلك قول رسول الله – صلّى الله عليه وآله وسلّم –: «فاقرؤوا كيف شئتم»، وقال عمر: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وقد كان النبي – صلّى الله عليه وآله وسلّم – أقرأنيها، فأتيت به النبي – صلّى الله عليه وآله وسلّم –، فأخبرته فقال له: اقرأ، فقرأ تلك القراءة، فقال: هكذا أنزلت. ثم قال لي: اقرأ، فقرأت، فقال: هكذا أنزلت. ثم قال: "إنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا منه ما تيسّر"(١).

وقد رده أحمد بن أبي عمران (ت: ؟) فيما سمعه الطحاوي (ت: ٣٢١هـ) منه قال: "من قال في تأويل السبعة الأحرف هذا القول فتأويله

= "يا أبي إني أُقرئت القرآن، فقيل لي: على حرف أو على حرفين؟ قال: فقال الملك الذي معي: على حرفين، فقلت: على حرفين، فقال: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: على ثلاثة، فقلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: (غفوراً رحيماً)، أو قلت: (سميعاً عليماً)، أو قلت: (عليماً سميعاً) فالله كذلك، مالم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب".
وأخرجه وأبو داود في "سننه" (٧٦/٢)، يقول الدكتور/ عبدالله بن يوسف الجديع: "وهذا إسناد صحيح، وللحديث طرق كثيرة". "المقدمات الأساسية في علوم القرآن" (حاشية صفحة ٧٦).

(١) " تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة (ص ٢٩-٣٠).

فاسد؛ لأنه محال أن يكون الحرف منها حراما لا ما سواه، أو يكون حلالا لا ما سواه؛ لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلال كله، أو حرام كله، أو أمثال كله"(١).

ويقول ابن جرير (ت: ٣١٠هـ): "معلوم أن تماريهم- يعنى الصحابة- فيما تماروا فيه لو كان تمارياً واختلافاً فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل والتحريم، والوعد والوعيد، وما أشبه ذلك لكان مستحيلا أن يصوب جميعهم - ﷺ -، ويأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النحو الذي هو عليه، لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحا وجب أن يكون الله جل ثناؤه قد أمر بفعل شيء بعينه وفرضه في تلاوة من دلت تلاوته على فرضه، ونهى عن فعل ذلك الشيء بعينه وزجر عنه في تلاوة الذى دلت تلاوته على النهي والزجر عنه، وأباح وأطلق فعل ذلك الشيء بعينه وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله - فعله، ولمن شاء منهم أن يتركه - تركه؛ في تلاوة من دلت تلاوته على التخيير، وذلك من قائله - إن قاله - إثبات ما قد نفى الله - جل ثناؤه - عن تنزيله وحكم كتابه، فقال: ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً ﴾ [النساء: ٨٢] وفي نفي الله جل ثناؤه ذلك عن حكم كتابه أوضح الدليل على أنه لم ينزل كتابه على لسان محمد - ﷺ - إلا بحكم واحد متفق في جميع خلقه، لا بأحكام فيهم مختلفة؛ وفى صحة كون ذلك كذلك ما يبطل دعوى من ادعى أن الأحرف هي المعاني في تأويل قول النبي - ﷺ - أنزل القرآن على سبعة أحرف للذين تخاصموا إليه عند اختلافهم في قراءتهم لأنه - ﷺ - قد

(١) "التمهيد" لابن عبد البر (٨/٢٧٦).

أمر جميعهم بالثبوت على قراءته، ورضي قراءة كل قارئ منهم على خلافها قراءة خصومه ومنازعيه فيها، وصوبها، ولو كان ذلك منه تصويباً فيما اختلفت فيه المعاني، وكان قوله – ﷺ –: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» إعلاما منه لهم أنه نزل بسبعة أوجه مختلفة، وسبعة معان مفترقة، كان ذلك إثباتا لما قد نفى الله عن كتابه من الاختلاف، ونفيا لما قد أوجب لهم من الائتلاف؛ مع أن في قيام الحجة بأن النبي – ﷺ – لم يقض في شيء واحد في وقت واحد بحكمين مختلفين؛ ولا أذن بذلك لأمته– ما يغنى عن الإكثار في الدلالة على أن ذلك منفى عن كتاب الله"(١).

ويقول البَاقِلَّاني (ت: ٤٠٣هـ): "الذي يبيِّن فسادَ جميعِ هذه التأويلاتِ توقيفُ رسولِ اللهِ – ﷺ – على إباحة القراءة بجميعِ الأحرفِ السبعة وإطلاقُه لذلك وإخبارُه بأنه كذلك أنزل، وقولُه في غير خبر: "فاقرؤوا كيف شئتم واقرؤوا منه ما تيسَّر، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ قولُ من زعمَ أنّ معنى الأحرفِ أنّه حلال وحرام ووعد ووعيد ومواعظُ وأمثال وجحود وتشبيه وخبرُ ما قبلُ وخبر ما بعد"(٢).

وقال ابن عطية (ت: ٥٤٢هـ): "هذا القول ضعيف، لأن هذه لا تسمى أحرفا فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال ولا تحليل حرام ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة"(٣).

ويقول النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ): "وذهب جماعة إلى حملها على

---

(١) "تفسير الطبري" (١/٤٨-٤٩).

(٢) "الانتصار للقرآن" للباقلاني (ص ٣٨٠).

(٣) "المحرر الوجيز" لابن عطية (١/٤٣).

المعاني والأحكام التي ينتظمهما القرآن دون الألفاظ من حلال وحرام، ووعد ووعيد، وأمر ونهي، ومواعظ وأمثال واحتجاج، وغير ذلك، واستبعده المحققون من قبل أن الأخبار الواردة في مخاصمة الصحابة في القراءة تدلّ على أن اختلافهم كان في اللفظ دون المعنى"(١).

وقال الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): "ومما يوضح أن قوله: (زاجر وآمر ... إلخ) ليس تفسيرا للأحرف السبعة، ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس: قال ابن شهاب بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال ولا حرام"(٢).

ويقول الدكتور/ محمد أبو شهبة: "هذه الأنواع لا تصلح أن تكون تفسيرا للأحرف السبعة لأن الغرض منها كان التوسعة على الأمة والتيسير بالتعبير في القراءة بأي حرف منها، وما ذكروه من الأنواع لا يتأتى فيه البتة التوسعة والتيسير لأن التوسعة لم تقع في تحليل حرام ولا في تحريم حلال، ولا في إبدال أمر بنهي ولا نهي بأمر ولا محكم بمتشابه ولا عكسه وهكذا".

إلى أن قال: "هذا القول يلزم منه رد كل الأحاديث الصحيحة التي قدمناها في صدر المبحث والتي تدل على اختلاف الصحابة، ورفع الأمر إلى الرسول، وإقرار كل واحد على قراءته وحرفه، إذ مستحيل أن يقر النبي

---

(١) "تفسير النيسابوري" (ص ٢٤).

(٢) "فتح الباري" لابن حجر (٢٩/٩).

- ﷺ - من قرأ الأمر نهياً، أو النهي أمراً، أو قرأ بدل الأمثال أحكاما، ومن قرأ بدل الأحكام أمثالا، وهكذا، وهو أمر ننزه عنه أي عاقل، فضلا عن أعقل العقلاء"[١].

وكما يُرى فإن الحديث منقود من أئمة الحديث وأئمة القراءة سنداً ومتناً، غير أن إيراد ابن حبان له في صحيحه، وتصحيح الحاكم له في مستدركه على الشيخين ناقض إجماع الائمة على رد الحديث.

ومن خلال التتبع فإن هذا الخبر له عن ابن مسعود طريقان:

الأول: يرويه عُقيل بن خالد الأيلي واختلف عنه:

- فرواه حيوة بن شريح المصري عن عقيل بن خالد عن سلمة بن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن ابن مسعود به مرفوعاً.

أخرجه عنه أبو يعلى في "المطالب"[٢]، والطبري في "تفسيره"[٣]، والطحاوي في "المشكل"[٤]، وابن حبان في صحيحه[٥] والآجري في "الأربعين"[٦]، والحاكم في مستدركه على الشيخين[٧]، وابن عبد البر في "التمهيد"[٨]،

---

(١) "المخل لدراسة القرآن الكريم" لمحمد أو شهبة (ص ١٩٧-١٩٩).

(٢) (٣٣١/١٤).

(٣) (٦٨/١).

(٤) (١١٥/٨).

(٥) (٢١/٣).

(٦) (٩٩/١).

(٧) (٣١٧/٢).

(٨) (٢٧٥/٨).

والهروي في "ذم الكلام"[١].

- ورواه الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب الزهري عن سلمة بن أبي سلمة أنّ رسول الله - ﷺ -، ولم يذكر فيه ابن مسعود.

أخرجه عنه الطحاوي في "المشكل"[٢]، والطبراني في "الكبير"[٣].

فاختلف حيوة والليث على عقيل في إسناد هذا الحديث، والحديث عن حيوة أصح، وذلك لأن الطحاوي أخرجه من رواية عبد الله بن صالح، وهو مختلف فيه، وأخرجه الطبراني من رواية عمار بن مطر وفيه كلام، يقول البيهقي: "فيه عمار بن مطر، كان يقلب الأسانيد ويسرق الأحاديث حتى كثر ذلك في رواياته وسقط عن حد الاحتجاج به"[٤]، وقال أبو حاتم: "كان يكذب"[٥].

ويقول الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ): "وفيه عمار بن مطر، وهو ضعيف جداً، وقد وثقه بعضهم"[٦].

الثاني: يرويه عثمان بن حسان العامري عن فُلْفُلة الجعفي، قال: فزعت فيمن فزع إلى عبد الله في المصاحف فدخلنا عليه فقال رجل من القوم، إنا لم نأتك زائرين ولكن جئناك حين راعنا هذا الخبر، فقال: إنّ القرآن نزل

---

(١) (٣/٢٣٠).

(٢) (٨/١١٥).

(٣) (٩/٢٦).

(٤) "السنن الكبرى" للبيهقي (٨/٥٦).

(٥) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٦/٣٩٤).

(٦) "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للهيثمي (٧/١٥٣).

على نبيكم - ﷺ - من سبعة أبواب على سبعة أحرف أو قال: حروف، وإنّ الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد[١].

وقد أخرجه عنه بهذا اللفظ أحمد في "المسند"[٢]، والبخاري في "الكبير"[٣]، وابن أبي داود في "المصاحف"[٤]، وابن بي شيبة في "تاريخه"[٥]، والطحاوي في "المشكل"[٦]، والنسائي في "السنن الكبرى"[٧] كلهم عن ابن مسعود.

قال الهيثمي: "فيه عثمان بن حسان العامري، ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وبقية رجاله ثقات"[٨].

فبالنظر لإسنادي الحديث لا نجد واحداً قد سلم سنده من رواية من لا يعتد بحديثه، غير أن خبر إنزال القرآن على سبعة أحرف من سبعة أبواب، قد تُوبِع بروايات أخر:

روى ابن جرير عن أبي بن كعب رضي الله عنه، يقول: حدثني به أبو كريب، قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن

---

(١) انظر: "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري (٣٨٦٧/٦).
(٢) (٢٨٣/٧).
(٣) (١٤٠/٧).
(٤) (ص ٨٢).
(٥) (١٠٠٦/٣).
(٦) (١٠٨/٨).
(٧) (٢٤٤/٧).
(٨) "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للهيثمي (١٥٨/٧).

عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن جده، عن أبيّ بن كعب، قال: قال لي رسول الله - ﷺ -: إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ، فقلت: ربّ خففْ عن أمّتي. قال: اقرأهُ على حرفين. فقلت: رب خفف عن أمتي. فأمرني أن أقرأه على سبعة أحرف من سَبْعة أبواب من الجنة، كلها شافٍ كافٍ(١).

وروى القرطبي عن عمر - رضي الله عنه -، يقول: قال: ابن مجاهد نا مُوسَى ابْنُ إِسْحَاقَ، نا هَارُونُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ عِيسَى الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ الْمُسَيِّبِ بْنِ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «مَنْ عَلِمَ فَلْيُعَلِّمْ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَيَسْأَلِ الْعُلَمَاءَ، أَلَّا إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»(٢).

وروى الطبراني عن معاذ بن جبل- رضي الله عنه -، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى، ثنا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الدَّهَّانُ، عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرٍ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ»(٣).

يقول ابن كثير: "وقد روينا بمثل الذي قالوا من ذلك عن رسول - ﷺ - وعن جماعة من الصحابة، من أنه نزل من سبعة أبواب الجنة، كما تقدم، يعني كما تقدم في رواية عن أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود:

---

(١) "جامع البيان" للطبري (٦٩/١).

(٢) جامع بيان العلم وفضله للقرطبي (٣٧٩/١).

(٣) المعجم الكبير للطبراني (١٥٠/٢٠).

أن القرآن نزل من سبعة أبواب الجنة"[١].

فصار الحديث حسن لغيره بمتابعة رواية أبي بن كعب وعمر ومعاذ ابن جبل له - ﷺ -، لكن دون قوله: حلال وحرام ... الخ.

لذلك يقول الألباني في "صحيح الموارد": "حسن لغيره دون قوله: "زجر .. "[٢].

وقال في "ضعيف الموارد": "ضعيف بزيادة: "زجر، وأمر ... "[٣].

وإذا كان الصحيح من الرواية قوله - ﷺ -: "أنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف"، وما أدرج فيها من قوله: "زاجر وآمر ...الخ" فإن الإشكال يذهب بذهاب الضعيف منها، ولكن قد روى الأئمة أخباراً بمثل تكملة خبر ابن مسعود:

أخرج أبو عبيد حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: "نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ: حَلَالٍ، وَحَرَامٍ، وَمُحْكَمٍ، وَمُتَشَابِهٍ، وَضَرْبِ الْأَمْثَالِ، فَأَحِلُّوا حَلَالَهُ، وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ، وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ، وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَاعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ"[٤].

---

(١) "تفسير ابن كثير (٤٣/١).

(٢) صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (١٩١/٢).

(٣) ضعيف موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (ص ١٢٩).

(٤) " فضائل القرآن" لأبي عبيد (ص ١٠٠). فيه راشد بن سعد المقرائي - بفتح الميم وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة ثم ياء النسب - الحمصي تابعي ثقة كثير الإرسال، من الثالثة مات سنة ١٠٨هـ، وقيل ١١٣هـ. "تهذيب التهذيب" لابن حجر (٢٢٥/٣)، و"لسان الميزان" لابن حجر: (٢٣٣/٢).

وروى عن أبي كرُيب، قال: حدثنا المحاربي، عن الأحوص بن حكيم، عن ضَمْرة بن حبيب، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود، قال: إنّ الله أنزلَ القرآن على خمسة أحرف: حلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال. فأحِلَّ الحلال، وحَرِّمِ الحرام، واعملْ بالمحكم، وآمن بالمتشابه، واعتبر بالأمثال"(١).

وأخرج البيهقي بسنده أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو بكر القاضي، قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن الجهم بن هارون السمري، حدثنا الهيثم بن خالد، عن عبيد بن عقيل، أخبرني معارك ابن عباد، حدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، حدثني أبي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله – ﷺ –: «أعربوا القرآن، واتبعوا غرائبه، وغرائبه فرائضه، وفرائضه حدوده، فإن القرآن نزل على خمسة أوجه: حلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال، فاعملوا بالحلال واجتنبوا الحرام واتبعوا المحكم وآمنوا بالمتشابه واعتبروا بالأمثال»(٢).

---

(١) "تفسير الطبري" (٦٩/١).

وفي إسناده الأحوص بن حكيم وفي حفظه كلام، يقول ابن حجر: "ضعيف الحفظ"، "تقريب التهذيب" (ص ٩٦)، حكم الألباني على الحديث: "ضعيف جداً". "الجامع الصغير وزياداته" (ص ٢٨٦٠).

(٢) "شعب الإيمان" للبيهقي (٥٤٨/٣).

فيه مُعارك، وشيخه عبد الله المقبري، يقول يحيى ابن معين عن عبد الله بن سعيد المقبري: "ليس بشيء ولا يكتب حديثه". "الموضوعات" لابن الجوزي (ص ١٣٥)، ويقول ابن حجر: "متروك". "تقريب التهذيب" (ص ٣٠٦). =

وكل هذه الأخبار المأثورة شواهد لخبر ابن مسعود في نزول القرآن بالحلال والحرام، والمحكم والمتشابهه، والأمثال، وإن كانت الرواية في أسانيدها ضعيفة لأحد أسباب الضعف، فإن ورودها من ثلاث طرق يؤكد خبرها.

فدل هذا التحقيق في الرواية على صحة ما ذهب إليه الأهوازي (ت: ٤٤٦هـ) في "كتاب الإيضاح"، والحافظ أبو العلاء (ت: ٥٦٩هـ) في "كتاب المقاطع"، فيما نقله عنهما أبو شامة المقدسي، يقول: إن قوله: زاجر وآمر استئناف كلام آخر، أي هو زاجر – القرآن – ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة، وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق في العدد، ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه: زاجرا، وآمرا – بالنصب – أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة(١).

ويقول البيهقي (ت: ٤٥٨هـ): "فإن صح فمعنى قوله: سبعة أحرف، أي سبعة أوجه، وليس المراد به اللغات التي أبيحت القراءة عليها، وهذا المراد به الأنواع التي نزل القرآن عليها والله أعلم"(٢).

= ويقول ابن حجر عن معارك بن عباد: "ضعيف". "تقريب التهذيب" (ص ٥٣٦)، ويقول أبو المعالي (ت: ٨٠٣هـ): "ومعارك وشيخه عبد الله بن سعيد ضعيفان". "كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح" لأبي المعالي (١/١٥٠).

حكم الألباني على الحديث: "ضعيف جدا". "ضعيف الجامع الصغير وزياداته" (ص ١٣٣).

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة (ص ١٠٨).

(٢) "المرجع السابق، نفسه.

ويقول أبو المظفر (ت: ٥٦٠هـ): "وقوله: إن القرآن نزل على سبعة أحرف على اختلاف الناس في ذلك، لا أرى تأويله إلا ما انتهت إليه القراءات السبع في سائر الأمصار، فأما الحديث الذي روي في تفسير الأحرف السبعة من أنها حلال وحرام، ومتشابه وقصص وأمثال ... الخ، فإنما ذكر في هذا تفسير جملة القرآن التي اجتمعت عليها القراءات السبع"(١).

فانفصال الرواية دال على أن زاجر وآمر صفة للقرآن وليس صفة للأحرف ولا صفة للأبواب التي نزل منها القرآن، يقول ابن الجزري: "قوله: حلال وحرام لا تعلق له بالسبعة الأحرف، ولا بالسبعة الأبواب، بل إخبار عن القرآن، أي: هو كذا وكذا"(٢).

وقد غلط بعضهم في حمل قوله "زاجر وآمر ..." على الأبواب التي نزل منها القرآن، يقول الداني في "جامع البيان": "في السبعة الأحرف التي ذكرها في هذا الخبر وجهان:

أحدهما: أنها غير السبعة الأحرف التي ذكرها في الأخبار المتقدمة، وذلك من حيث فسرها في هذا الخبر فقال: زاجر، وآمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال. وأمر أمته أن يحلوا حلاله ويحرموا حرامه، ويفعلوا ما أمروا به، وينتهوا عما نهوا عنه، ويعتبروا بأمثاله، ويعملوا بحكمه، ويؤمنوا بمتشابهه، ثم أكد ذلك بأن أمرهم أن يقولوا: آمنا به كل من عند ربنا. فدل ذلك كله على أن هذه الأحرف غير تلك الأحرف التي هي

---

(١) "الإفصاح عن معاني الصحاح" لأبي المظفر الشيباني (١/١٣٤).

(٢) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/٢٥).

اللغات والقراءات ...

والوجه الثاني: أن السبعة الأحرف في هذا الخبر هي السبعة الأحرف المذكورة في الأخبار المتقدمة، التي هي اللغات والقراءات، ويكون قوله: "زاجر وآمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال" تفسيرا للسبعة أبواب التي هي من الجنة، لا تفسيرا للسبعة الأحرف؛ لأن العامل إذا عمل بها وانتهى إلى حدودها استوجب بذلك الجنة، وكلا الوجهين في تأويل الحديث بين ظاهر وعلى الأول أكثر العلماء"(١).

ومما يدل على فساد التأويل ذكر الأحرف بعد الأبواب في حديث ابن مسعود، فكيف يعود الوصف على الأبواب، إذ الأصح عودة الموصوف على أقرب مذكور، وهو الأحرف.

وبعد أن ثبت قوله: "زاجر وآمر ..." استئناف لكلام آخر فإن رد الحديث لأجل أن يكون ذلك تفسيراً للأحرف السبعة ممتنع، وإذا توبعت ألفاظ الحديث بشواهد فإن الضعف عنه مرتفع.

وقد حقق إسناد حديث ابن مسعود الباحث حسين الداراني: يقول: "قال ابن سعد في الطبقات: "وتوفي أبو سلمة بالمدينة سنة أربع وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الملك، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ... "، وقال الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء": "وعن عبيد الله بن عبد الله قال: مات ابن مسعود بالمدينة، ودفن بالبقيع سنة اثنتين وثلاثين ... وكذا أرخه فيها جماعة".

---

(١) "جامع البيان" لأبي عمرو الداني (١/١٢٨).

وبعملية حساب بسيطة يظهر لنا أن مولد أبي سلمة كان سنة اثنتين وعشرين من الهجرة، وأن عمره عند وفاة عبد الله بن مسعود كان حوالي عشر سنوات.

وإذا أضفنا إلى ما تقدم قول القاضي في الإلماع (ص ٦٢) تحت عنوان: متى يستحب سماع الطالب، ومتى يصح سماع الصغير؟: "أما صحة سماعه فمتى ضبط ما سمعه صح سماعه، ولا خلاف في هذا ... صح الإسناد"[١].

فثبت من تحقيقية صحة حديث ابن مسعود كما أقر ذلك الحاكم في المستدرك، وابن حبان في صحيحه.

(١) حاشية كتاب "صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان" للهيثمي بتحقيق الباحث حسين الداراني (٦/٥).

المبحث الثاني

حديث أبي بكرة - ﷺ - في معنى الأحرف

كقول القائل: تعال وأقبل وهلم

لقد ذهب أئمة من أهل القراءة إلى أن معنى حديث السبعة هو كقول القائل: هلم، وتعال، وأقبل، اعتماداً على الرواية الثابتة في مسند أحمد حين قال: حدثنا عفَّان، حدثنا حماد بن سلمة، أخبرنا علي بن زيد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبي بكرة: "أن جبريل عليه السلام، قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف قال ميكائيل: استزده ... حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة أو رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال وأقبل وهلم، واذهب وأسرع وعجل"[١].

لقد جاءت القراءات القرآنية بالمترادفات، كما في قراءة عبد الله ابن مسعود (إن كانت إلا زقية واحدة)، مكان (صيحة)[٢]، و(كالصوف المنفوش) مكان (كالعهن)[٣]، و(تبينوا) مكان (تثبتوا)[٤]، و(ننشرها) مكان (ننشزها)[٥]، ونحوها، ولكن قصر معنى القراءة على سبعة أحرف على المترادفات يخرج كثيراً من الأحرف التي وردت عن سلف الأمة كالذي جاء من باب التفسير والبيان، أو من باب التنوع والتغاير في الحكاية، أو تقيد

---

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (١٤٧/٣٤).

(٢) ينظر: "تفسير الطبري" (٥٧/١).

(٣) ينظر: "معاني القرآن" للفراء (٢٨٦/٣).

(٤) ينظر: "السبعة" لابن مجاهد (ص ٢٣٦).

(٥) ينظر: "التيسير في القراءات السبع" للداني (ص ٨٢).

حكم من الأحكام أو تخصيصه مما لا يجد له مكاناً بين الأحرف السبعة إن كان المعنى فيها محصوراً على الألفاظ المترادفة، وهو يعارض الأحاديث الصحيحة المتواترة التي لم تأتي بمثل هذه الزيادة التي حصرت معنى الأحرف فيها.

ففي حديث أبيّ بن كعب(١)، وحذيفة(٢)، وعمر بن الخطاب(٣)، وعمرو

---

(١) قال: لقي رسول الله - ﷺ - جبريل فقال: "يا جبريل: إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف". "سنن الترمذي" لأبي عيسى محمد ابن عيسى الترمذي، (باب: ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف)، (١٩٤/٥). قال صهيب عبد الجبار: "هذا حديث حسن صحيح قد رُوي من غير وجه عن أُبي ابن كعب". "المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة" (١٦٠/٦).

(٢) قال: إن رسول الله - ﷺ - قال: "لقيت جبريل عليه السلام عند أحجار المراء فقال: "يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية، الرجل، والمرأة، والغلام، والجارية، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال: يا محمد إن القرآن نزل على سبعة أحرف". أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في "فضائل القرآن": ص٣٣٨، وأحمد ابن حنبل في "مسنده (٤٠٥/٢٨)، وقال محققه شعيب الأرنؤوط: "صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن".

(٣) يقول: "سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله - ﷺ -، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله - ﷺ -، فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرته حتى سلم، فلببته فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال أقرأنيها رسول الله - ﷺ -، فقلت له: كذبت فوالله إن رسول الله - ﷺ - لهو أقرأني هذه السورة التي سمعتك، =

ابن العاص[١]، وأبي هريرة[٢]، وأم أيوب الأنصارية[٣]، وسمرة

= فانطلقتُ به إلى رسول الله - ﷺ - أقوده، فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وإنك أقرأتني سورة الفرقان، فقال: "يا هشام اقرأها" فقرأها القراءة التي سمعته، فقال رسول الله - ﷺ -: "هكذا أنزلت"، ثم قال: "أقرأ يا عمر"، فقرأتها التي أقرأنيها، فقال رسول الله - ﷺ -: "هكذا أنزلت"، ثم قال رسول الله - ﷺ -: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه". أخرجه البخاري في "صحيحه" في "باب من لم يرى بأساً أن يقول سورة البقرة" (١٩٤/٦)، ومسلم في "صحيحه" في "باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٥٦١/١). حديث صحيح، متفق عليه.

(١) قال: عن النبي - ﷺ - قال: "اقرءوا القرآن على سبعة أحرف، فأيُّما قرأتم أصبتم، ولا تُماروا فيه، فإن المراء فيه كُفر". أخرجه أبو بكر البيهقي في "شعب الإيمان" "فصل في ترك المماراة في القرآن" (٥٣٢/٣). قال محمد الألباني: "صحيح". "صحيح الجامع الصغير وزياداته" (٢٥٧/١).

(٢) قال: إن رسول الله - ﷺ -، قال: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ولا حرج، ولا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة". أخرجه الطبري في "تفسيره" (٤٦/١). قال أحمد محمد شاكر محقق الكتاب: "وهذا الحديث بهذا الاسناد واللفظ لم أجده في موضع آخر، وإسناده صحيح على شرط الشيخين".

(٣) قالت: إن رسول الله - ﷺ - قال: "نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت أصبت". وقد ذكر ابن كثير هذا الحديث في "فضائل القرآن" (ص ١١٦)، من رواية الإمام أحمد الآتية، وقال: "هذا إسناد صحيح، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة".

ابن جندب[١]، وعن ابن مسعود[٢]، وغيرهم من دون هذه الزيادة، فكان هذا محل الإشكال في المسألة.

ولقد تعرض لنقد هذا الحديث كبار الأئمة:

يقول السيوطي: "هذا اللفظ رواية أحمد، وإسناده جيد"[٣].

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد"، وقال: "رواه أحمد والطبراني بنحوه إلا أنه قال: واذهب وأدبر، وفيه علي بن زيد وهو ابن جدعان، وهو سيء الحفظ وقد توبع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح"[٤].

ويقول أبو حذيفة الكويتي: "وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد"[٥].

ويقول الألباني: "هذه الزيادة صحيحة، لأن لها شاهدا من طريق أخرى عن أبي صحيحة"[٦].

ويقول محمد عبد الله ولد كريم: "تجويد السيوطي لإسناد الحديث فيه عندي نظر، فهو ضعيف لضعف علي بن زيد"[٧].

---

(١) قال: إن رسول الله - ﷺ - قال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف"، مسند أحمد ابن حنبل (٣٥٠/٣٣)، قال شعيب الأرنؤوط: "صحيح لغيره، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم".

(٢) قال: قال رسول الله - ﷺ -: "أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منها ظهر وبطن". "صحيح ابن حبان" (٢٧٦/١)، قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده حسن".

(٣) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (١٦٧/١).

(٤) "مجمع الزوائد" للهيثمي (١٥١/٧).

(٥) "أنيس الساري" لأبي حذيفة الكويتي (٦٥٧٦/٩).

(٦) "سلسلة الأحاديث الصحيحة" للألباني (١٦٣/٦).

(٧) حاشية "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس" لأبي بكر بن العربي (٤٠١/١).

وعد الإمام ابن كثير هذه الزيادة من تفرد عفان عن حماد بن سلمة، يقول: "حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، أنبا علي بن زيد، عن عبد الواحد بن عبد الرحمن بن أبى بكرة، عن أبى بكرة – إن جبريل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف، قال ميكائيل: استزده، فاستزاده، قال: اقرأه على حرفين، قال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كل شاف كاف ما لم تختم أية عذاب برحمة، وأية رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال وأقبل وهلم وأذهب وأسرع وأعجل تفرد به"(١).

وبعد التتبع والنظر والاستقراء وُجد أن هذه الرواية لم ترو بزيادة قوله: "نحو قولك: تعال وأقبل وهلم، واذهب وأسرع وعجل" إلا عن علي ابن زيد، ورواه عن علي بن زيد حماد بن سلمة كما عند الطبري(٢)، وأحمد(٣)، والبزار(٤)، وابن أبي شيبة(٥)، والطحاوي(٦)، وغيرهم، وعن عبد الوارث عن علي بن زيد كما عند البوصيري في "إتحاف الخيرة"(٧) فكان ذلك تفرد من علي بن زيد بهذه الزيادة.

ولم يرد للرواية شاهداً صحيحاً عن أبي كما أقر ذلك الألباني، فدل ذلك

---

(١) "جامع المسانيد والسنن" لابن كثير (١٧٤/٩).

(٢) تفسير الطبري (٤٣/١).

(٣) "مسند أحمد" (١٤٧/٣٤).

(٤) "مسند البزار" (٩١/٩).

(٥) "مصنف ابن أبي شيبة" (١٣٨/٦).

(٦) "شرح مشكل الآثار" للطحاوي (١٢٦/٨).

(٧) (٣١٧/٦).

على ضعف الزيادة لأنها تقضي انحصار الأحرف كلها في الألفاظ المترادفة، ومن المعلوم عند الأئمة أن زيادة الثقة مقبولة، لكن إن لم تخالف المشهور، وقد خالفت هذه الزيادة ما ورد من قراءات ثابتة صحيحة اعتد بها الأئمة في كل العصور كما تقدم ذلك سلفاً.

فدل ذلك على صحة ما ذهب إليه شعيب الأرنؤوط لما قال في حكمه على الحديث: "صحيح لغيره دون قوله في آخره: "نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلم ... إلخ"، وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد – وهو ابن جدعان–، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة فمن رجال مسلم"(١).

والحق أن هذه الزيادة جاءت موقوفة عن ابن مسعود بأسانيد صحيحة.

يقول الطبري: حدثني أبو السائب سَلْمُ بن جُنادة السُّوَائي، قال: حدثنا أبو معاوية – وحدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا ابن أبي عديّ عن شعبة – جميعًا عن الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبد الله: إني قد سمعت إلى القَرَأةِ، فوجدتُهم متقاربين فاقرأوا كما علمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال(٢).

يقول السندي: "هو تفسير للحروف السبعة، بأن يقرأ موضع حرف مرادِفَه وما يفيد معناه، قلنا: وهذا الحرف "نحو قولك ..." لم يرد بإسناد صحيح مرفوعاً، وقد روي عن ابن مسعود موقوفاً من قوله: إني سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فاقرؤوا كما عُلِّمْتُم، وإياكم والتنطع، فإنما هو

(١) حاشية "مسند أحمد" (١٤٧/٣٤).

(٢) "تفسير الطبري" (٥٠/١).

كقول أحدكم: هلُمَّ وتعال. أخرجه الطبري في مقدمة "تفسيره" (٢٢/١)، والطبراني في "الكبير" (٨٦٨٠)، وإسناده صحيح"(١).

ويقول الشيخ أحمد محمد شاكر عن رواية ابن جرير الطبري عن أبي السائب: "فهذا الإسناد الأول عال جدًا، وذلك أن الطبري روى أثر ابن مسعود هذا بإسنادين:

رواه عن سلم بن جنادة عن أبي معاوية عن الأعمش. ثم رواه عن محمد بن المثنى عن ابن أبي عدي عن شعبة عن الأعمش"(٢).

ومما يحسن التنبيه له أن أئمة من أئمة القراءة الأوائل جعلوا هذا البيان معنى للقراءة على سبعة أحرف، يقول السيوطي: أن المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة نحو أقبل وتعال وهلم وعجل وأسرع، وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، ويدل له ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي بكرة: أن جبريل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف قال ميكائيل: استزده ... حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة أو رحمة بعذاب نحو قولك: تعال وأقبل وهلم واذهب وأسرع وعجل"(٣).

وإنما المترادفات نوع من أنواع التغاير في القراءة الذي دار عليه الاختلاف في الصدر الأول، فأوقع هذا الحصر فيما لا يصح اعتقاده، إذ قد

---

(١) نقله عنه شعيب الأرنؤوط في حاشية مسند الإمام أحد (١٤٧/٣٤).

(٢) حاشية "تفسير الطبري" (٥٠/١).

(٣) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (١٦٧/١).

دفع ذلك الإمام أبا طاهر بن أبي هاشم إلى عزل ما جاء من باب اللغات عن معنى الأحرف السبعة وخالف فيه جمهور الأئمة من المتقدمين والمتأخرين، يقول: "وأما ما اختلف فيه أئمة القراءة بالأمصار من النصب والرفع والتحريك والإسكان والهمز وتركه والتشديد والتخفيف والمد والقصر وإبدال حرف بحرف يوافق صورته فليس ذلك بداخل في معنى قول النبي - ﷺ -: "أُنزل القرآن على سبعة أحرف"(١).

وكذلك يرى الإمام ابن جرير الطبري إذ يقول: "فقد أوضح نص هذا الخبر أن اختلاف الأحرف السبعة، إنما هو اختلاف ألفاظ، كقولك: هلمّ، وتعال باتفاق المعاني"(٢)، إلى أن قال: "وأما ما كانَ من اختلاف القراءة في رفع حرفٍ وجرِّه ونصبه، وتسكين حرفٍ وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتّفاق الصورة، فمن معنى قول النبي - ﷺ -: "أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف" بمعزل"(٣).

وهو مذهب خطير يخرج ما ثبت من قراءات من غير المترادفة من جملة الأحرف السبعة، وقد خالفا بذلك المسلمات في هذا الفن، وما عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين.

إن مترادفات الألفاظ في المعنى الواحد قد جاءت به القراءات القرآنية، والفيصل في المسألة أن أمر الأحرف لم يقتصر على المترادفات، فدل ذلك على أن مراد ابن مسعود - ﷺ - إنما كان لضرب المثل لحروف القرآن،

---

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة (ص ١٤٩).

(٢) "تفسير الطبري" (١/٥٠).

(٣) المرجع السابق (١/٦٥).

بأنها حروف مختلف مسموعها، متفق مفهومها، لا أن يكون مراده حصر معنى القراءة على سبعة أحرف عليه.

يقول ابن عبد البر: "إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها مختلف مسموعها لا يكون في شيء منها معنى وضده ولا وجه يخالف معنى وجه خلافا ينفيه ويضاده"[1]، والله تعالى أعلم.

(١) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (١٦٧/١).

المبحث الثالث

حديث أبي هريرة في تفسير الأحرف

بقوله: "عليماً حكيماً، غفوراً رحيماً"

لقد ذهب أئمة إلى أن أمر السبعة هو تبديل صفات الرب جل في علاه مكان بعض، يقول ابن حبان في ذكر أقوال الأئمة في معنى الأحرف السبعة: "اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولا، فمنهم من قال: ... إلى أن قال: الحادي والثلاثون: أنها في أسماء الرب مثل الغفور الرحيم السميع البصير العليم الحكيم"(١).

وحجتهم في ذلك ما أخرجه أحمد في المسند، يقول: حدثنا محمد بن بشر، حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا أبو سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله - ﷺ -: "أنزل القرآن على سبعة أحرف، عليمًا، حكيمًا، غفورًا، رحيمًا"(٢).

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف"(٣)، وابن حبان في صحيحه(٤)، والطبري في التفسير(٥).

ومحل الإشكال في هذه الرواية هو حصر معنى القراءة على سبعة أحرف في إبدال أسماء الله الحسنى مكان بعض، فخالف بهذا البيان

---

(١) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (١/١٧٣).

(٢) "مسند أحمد" (١٤/١٢٠).

(٣) (٦/١٣٨).

(٤) (٣/١٨).

(٥) (١/٢٢).

المسلمات في هذا الفن.

ولقد تعرض أئمة لنقد هذا الحديث:

يقول السيوطي: "وعند أحمد من حديث أبي هريرة: "أنزل القرآن على سبعة أحرف عليمًا حكيمًا، غفوراً رحيمًا" وعنده أيضا من حديث عمر: "أن القرآن كله صواب ما لم تجعل مغفرة عذابا أو عذابا مغفرة" أسانيدها جياد"(١).

ويقول الهيثمي: "رواه كله أحمد بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح"(٢).

ويقول عنه الهروي هو وحديث "إن القرآن كله صواب ... الخ": "وإسنادهما جيد"(٣).

ويقول الألوسي: "وفي الباب أخبار كثيرة جياد الأسانيد كخبر أحمد من حديث أبي هريرة: أنزل القرآن على سبعة أحرف عليما حكيما غفورا رحيما"(٤).

ويقول شعيب الأرنؤوط: "إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن عمرو – وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي – فقد روى له البخاري مقروناً، ومسلم متابعةً، وهو صدوق حسن الحديث"(٥).

---

(١) "الاتقان في علوم القرآن" للسيوطي (ص ١٦٨).

(٢) "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (١٥١/٧).

(٣) "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" للهروي (٣١٦/١).

(٤) "تفسير الألوسي" (١٣٠/١٣).

(٥) حاشية "مسند أحمد" (١٢٠/١٤).

ويقول حسين الداراني: "إسناده حسن من أجل محمد بن عمرو ابن علقمة بن وقاص"(١).

لقد كاد الأئمة يتفقون على صحة إسناد هذا الحديث، إذ هو في أقل رتبة فيه يقال عنه حسن، فهذا يعني صحة الزيادة التي لا تتفق مع حصر الأحرف فيها، ولكن بعد التتبع والنظر وجد أن هذه الرواية اختصار للرواية الثابتة عند أحمد بسند صحيح عن أبي يقول: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا همَّام، عن قَتادة، عن يحيى بن يَعْمَر، عن سليمان بن صُرد، عن أبي بن كعب قال: قرأت آية، وقرأ ابن مسعود خلافها، فأتيت النبي- ﷺ -، فقلت: ألم تقرئني آية كذا وكذا، قال: بلى، فقال ابن مسعود: ألم تقرئنيها كذا وكذا فقال: بلى، كلاكما محسنٌ، مجْمِل، قال: فقلت له: ما كلانا أحسن ولا أجمل، قال: فضرب على صدري، فقال: "يا أبي إني أُقرئت القرآن، فقيل لي: على حرف أو على حرفين؟ قال: فقال الملك الذي معي: على حرفين، فقلت: على حرفين، فقال: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: على ثلاثة، فقلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: (غفوراً رحيماً)، أو قلت: (سميعاً عليماً)، أو قلت: (عليماً سميعاً) فالله كذلك، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب"(٢).

فردَّ ذلك قول ابن حبان: "حكيمًا عليمًا، غفورًا رحيمًا، قول محمد

---

(١) حاشية "موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان" (٤٦٢/٥).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٨٥/٣٥)، وأبو داود في "سننه" (٧٦/٢).

قال الدكتور/ عبدالله بن يوسف الجديع: ((وهذا إسناد صحيح، وللحديث طرق كثيرة)). "المقدمات الأساسية في علوم القرآن" (حاشية صفحة ٧٦).

ابن عمرو، أدرجه في الخبر، والخبر إلى سبعة أحرف فقط"(١).

ولكن محل الإشكال في هذه الرواية أن ليس له ما يدعمه من خلاف القراء، إذ لم تثبت قراءة واحدة بالتبديل بين أسماء الله الحسنى في قراءات القرآن التي هي راجعة لحديث الإذن في القراءة على سبعة أحرف، لذلك نرى الباقلاني يبعد هذا من جملة الأحرف السبعة إذ يقول: "وهذه أيضا سبعة غير السبعة التي هي وجوه وطرائق، وغير السبعة التي هي قراءات وتوسع فيها، وإنما هي سبعة أوجه من أسماء الله تعالى"(٢).

غير أن إرداف النبي- ﷺ - وجمعه بين إبدال صفات الرب بين بعضها وإنزال القرآن على سبعة أحرف في حديثه يدلل على ترابط الأمرين.

كما أن واقع الرواية لا يدعمه كذلك، فإن الأمة تعارفت على أنه لا يجوز تغيير لفظ القرآن، يقول محمد أبو شهبة: "إن هذه الروايات مهما بلغت من الجودة في الإسناد- على حسب ما زعم السيوطي- فهي مردودة لمخالفتها لما جاء به القرآن من أنه لا يجوز إبدال كلمة بأخرى ... ولمخالفتها لما أجمع عليه العلماء، وأجمعت عليه الأمة من أنه لا يجوز وضع فاصلة ولا رأس آية مكان أخرى؛ لأن موافقة أواخر الآيات لصدورها من أسرار إعجاز القرآن الكريم، وهذا النظم الكريم الذي جاء في المصاحف قد أجمع عليه العلماء، وثبت بالتواتر المفيد للقطع واليقين، فلا تعارضه روايات آحادية مهما بلغت أسانيدها من الصحة أو من الحسن أو الجودة،

---

(١) "صحيح ابن حبان" (١٨/٣).

(٢) "الانتصار" للباقلاني (ص ٣٧٠).

لأن الآحادي لا يعارض التواتر ولا يقوى على مناهضته"[١].

والحق أن تبديل ألفاظ القرآن كان جائزاً رحمة بالأمة وضعفائها على وجه الخصوص، روى أبو عبيد بسنده عن عبد الله بن مسعود قال: "ليس الخطأ أن تدخل بعض السورة في بعض الأخرى، ولا أن تختم الآية بحكيم عليم، أو عليم حكيم، أو غفور رحيم، ولكن الخطأ أن تجعل فيه ما ليس منه أو أن تختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة"[٢].

ويقول البيهقي: "أنَّ المراد بذلك أن يقول: «عليمًا حكيمًا»، «غفورًا رحيمًا»، «سميعًا بصيرًا» ما هو من أسامي الرَّب عزَّ وجلَّ فلا بأس أن يقول أحدهما بدل الآخر ما لم يختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة"[٣].

ويقول الطحاوي (ت: ٣٢١هـ): "إن ذلك كان توسعة من الله – ﷻ – عليهم لضرورتهم إلى ذلك وحاجتهم إليه، وإن كان الذي نزل على النبي – ﷺ – إنما نزل بألفاظ واحدة"[٤].

ويقول الباقلاني: "ويجوز أن يكون قد شرع في صدر الإسلام أن يجعل مكان الحرف الواحد خلافه، مثل: مكان (عليم قدير)، وأن يجعل مكانه مثله، مثل: (غفور رحيم)، ثم نسخ ذلك من بعد"[٥].

---

(١) "المدخل لدراسة القرآن الكريم" لمحمد أبو شهبة (ص ٢٠٠).

(٢) "فضائل القرآن" لأبي عبيد (ص ٣٥٥).

(٣) "السنن الصغير" للبيهقي (٣٥٥/١).

(٤) "شرح مشكل الآثار" للطحاوي (١٢٣/٨).

(٥) "الانتصار للقرآن" للباقلاني (ص ٣٧٠).

ويقول الرازي: "رخص لقوم أن يقرؤوا بلغاتهم وإن خالفوا لغة التنزيل هو رخصة ضرورة، وذلك لأن العرب كانت أمة أمية، وقد كان يدخل في الإسلام من طعن في السن من المشايخ والعجائز، فلو أخذوا على تأدية القراءة على لغة التنزيل، لعجز كثير منهم عن أخذه جملة، إن شئت من جهة تحول الطباع، وإن شئت لما في القرآن من كثرة التشابه في الكلم والإعراب والتكرار، فرخص لهم أن يقرؤوه بلغاتهم بعد أن لا يخرجوا عن معنى التنزيل جملة، وأن يقيموا على ما مضى من الصفات بعضها مقام بعض، فكان ذلك لهم توسع في القرآن، وتنقل من موضع إلى آخر، دون تغيير حكم ولا إحداث صفة ليست في القرآن، وإن كان في موضع غير ما يتلونه، ولا الإتيان بمعنى معدوم في جملته"(١).

ويقول الملطي: "وفي رواية ليس منها إلا شاف كاف قلت غفورا رحيما، أو قلت سميعا حليما، أو عليما حكيما، أو عزيزا حكيما، أي ذلك قلت فإنه كذلك، ما لم تختم عذابا برحمة أو رحمة بعذاب فبان أن ذلك توسعة من الله لضرورتهم إلى ذلك وحاجتهم إليه حتى كثر من يكتب وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله - ﷺ -، فحفظوا القرآن بألفاظه التي نزل بها فلم يسعهم حينئذ أن يقرؤه بخلافها إذ كانت التوسعة في السبعة الأحرف في وقت خاص لضرورة دعت إلى ذلك فارتفع حكم هذه السبعة الأحرف بارتفاع تلك الضرورة"(٢).

ويقول السندي: "قوله: "عليماً حكيماً، غفوراً رحيماً"، أي: كان من

---

(١) "معاني الأحرف السبعة" للرازي (ص ٣٨٨).

(٢) "المعتصر من المختصر من مشكل الآثار" للملطي (١٨٦/٢).

الجائز أن يقول في موضع "عليماً حكيماً": "غفوراً رحيماً"، وبالعكس، والله تعالى أعلم"(١).

ويقول أحمد الساعاتي: "معناه أنه يجوز أن يقرأ غفورا بدل رحيما، وعليما بدل حكيما وهذا وجه من أوجه القراءات"(٢).

ولم يكن أمر الإباحة والإذن مقتصراً على إبدال صفات الرب مكان بعض، فقد روي عن أبي بن كعب: أنه كان يقرأ: ﴿ يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ ﴾ [الحديد: ١٣]: "للذين آمنوا أمهلونا"، "للذين آمنوا أخرونا"، "للذين آمنوا ارقبونا"، وكان يقرأ: ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٠]: "مروا فيه"، "سعوا فيه"(٣).

وروي عن الأعمش قال: "قرأ أنس – ﷺ –هذه الآية: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ [المزمل: ٦]، فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة إنما هي: (وأقوم)، فقال: (أَقْوَمُ)، و(أَصْوَبُ)، و(أَهْيأُ) واحد"(٤).

---

(١) "حاشية مسند أحمد (١٢١/١٤).

(٢) "الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني" لأحمد الساعاتي (٣٩/١٨).

(٣) تفسير ابن كثير (٤٥/١).

(٤) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" عن الأعمش عن أنس (٨٨/٧)، والبزار في "مسنده" (٨٨/١٤)، وابن جرير في "تفسيره" (٥٢/١)، قال أبو داوود: "روايته – أي الأعمش - عن أنس ضعيفة"، وقال يحيى بن معين: "كل ما روى الأعمش عن أنس فهو مرسل". انظر: "ميزان الاعتدال" للذهبي (٢٢٤/٢)، و"تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل" لأبي زرعة (ص ١٣٥).

واعتقاد تحريم ذلك يعود إلى إجماع القراء بعد ذلك على منع القراءة بما يخالف خط المصحف العثماني بعد إجماع الصحابة عليه.

يقول القاضي عياض - رحمه الله - نقلاً عن المازري: "وقول من قال المراد خواتيم الآي، فيجعل مكان (غفور رحيم) (سميع بصير) فاسد أيضاً؛ للإجماع على منع تغيير القرآن للناس"(١).

ويقول ابن الجزري: "ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه"(٢).

ويستفاد من هذه الرواية أن كشف معنى من معاني القراءة على سبعة أحرف، إذ كان مدار اختلاف الصحابيين على تبديل صفات الله بعضها من بعض، وهذا نوع من أنواع الحروف التي دار عليه اختلاف المتنازعين من الرعيل الأول.

وعليه لم يكن مقصوده - ﷺ - حصر القراءة على سبعة أحرف بتبديل أسماء الله وصفاته مكان بعض بقدر ما كان تطمين القارئين بصواب ما قاله من تغير صفة مكان أخرى، وبهذا يرتفع الإشكال، والله تعالى أعلم.

---

(١) "شرح النووي على مسلم" (٦/١٠٠).

(٢) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/١٧).

المبحث الرابع

حديث سمرة بن جندب في إنزال القرآن على ثلاثة أحرف

لقد أفادت بعض روايات الباب نزول القرآن على ثلاثة أحرف، وهي رواية عفان عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب – ﷺ –عن النبي – ﷺ –: "أنزل القرآن على ثلاثة أحرف"(١).

بينما تنص روايات أخر على نزوله على سبعة أحرف، منها:

– روى البخاري في صحيحه قال: حدثنا سعيد بن غُفير، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، قال حدثني عروة بن الزبير، أن المِسْوَر بن مَخرَمة، وعبدالرحمن بن عبدٍ القاريّ حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: "سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله – ﷺ –، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله – ﷺ –، فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرته حتى سلم، فلببته فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال أقرأنيها رسول الله – ﷺ –، فقلت له: كذبت فوالله إن رسول الله – ﷺ – لهو أقرأني هذه السورة التي سمعتك، فانطلقتُ به إلى رسول الله – ﷺ – أقوده، فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وإنك أقرأتني سورة الفرقان، فقال: "يا هشام اقرأها" فقرأها القراءة التي سمعته، فقال رسول الله – ﷺ –: "هكذا أنزلت"، ثم قال: "أقرأ

---

(١) أخرجه البزار في مسنده (٤١٦/١٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠٦/٧)، والحاكم في المستدرك (٢٤٣/٢).

يا عمر"، فقرأتها التي أقرأنيها، فقال رسول الله – ﷺ –: "هكذا أنزلت"، ثم قال رسول الله – ﷺ –: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه"(١).

– وروى مسلم في صحيحه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا غندر عن شعبة، وحدثنا ابن المثنى وابن بشار، قال: ابن المثنى حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبيّ بن كعب: "أن النبي عند أضاة بني غفار قال: أتاه جبريل – عليه السلام – فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تىىتطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا"(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" في "باب من لم يرى بأساً أن يقول سورة البقرة" (١٩٤/٦)، ومسلم في "صحيحه" في "باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٥٦١/١). حديث صحيح، متفق عليه.

(٢) أخرجه مسلم، في "صحيحه"، في كتاب: "صلاة المسافرين وقصرها"، باب: "بيان أن القرآن على سبعة أحرف" (٥٩٢/١)، وأبو داوود، في "سننه" في كتاب "الصلاة"، باب "أنزل القرآن على سبعة أحرف" (٧٦/٢)، وأخرج الطبري من حديث مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب من خمس طرق بمعنى الحديث، وآخر بلفظ: =

وعلى هذا ينطوي الإشكال في المسألة.

وقد كان حديث نزول القرآن على سبعة أحرف شائع في كافة كتب علوم القرآن، ومخرج في صحيح البخاري ومسلم، وفي كتب السنن الستة، ومسند أحمد، والبزار وغيرهم، وقد ثبت تواتره، وحكى ذلك أئمة من أهل العلم:

يقول أبو عبيد: "فقد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة إلا حديثاً واحداً يروي عن سمرة بن جندب، عن النبي – ﷺ –، قال: أنزل القرآن على ثلاثة أحرف. قال: ولا نرى المحفوظ إلا السبعة، لأنها المشهورة"(١).

ويقول الترمذي: "وفي الباب عن عمر وحذيفة بن اليمان وأم أيوب، وهي امرأة أبي أيوب، وسمرة وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي جهيم ابن الحارث بن الصمة، وعمرو بن العاص، وأبي بكرة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح من غير وجه عن أبي بن كعب"(٢).

ويقول السيوطي: "ورد حديث نزول القرآن على سبعة أحرف من رواية جمع من الصحابة: أبي بن كعب، وأنس، وحذيفة بن اليمان، وزيد ابن أرقم، وسمرة بن جندب، وسليمان بن صرد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وعمر ابن الخطاب، وعمرو بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل،

= "إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ" تفسير الطبري: (١/٣٤ و٤٠). قال محمد الألباني: "صحيح". "صحيح وضعيف سنن أبي داود"، (ص ٢.

(١) "فضائل القرآن" لأبي عبيد (ص ٣٣٩.

(٢) "سنن الترمذي" لأبي عيسى الترمذي (٥/١٩٤).

وهشام بن حكيم، وأبي بكرة، وأبي جهيم، وأبي سعد الخدري، وأبي طلحة الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي أيوب، فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً"(١).

ويقول ابن الجزري: "وقد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم – رحمه الله – على أن هذا الحديث تواتر عن النبي – ﷺ –. قلت: وقد تتبعت طرق هذا الحديث في جزء مفرد وجمعته في ذلك" ثم عدَّ ابن الجزري عشرين صحابياً(٢).

ويقول الدكتور/ حسن ضياء الدين عتر: "ولقد بذلنا جهدنا لجمع أحاديث أنزل القرآن على سبعة أحرف، وخرجناها من كتبها وأبوابها، وأوردناها بأسانيدها عن ستة عشر صحابياً ممن ذكرهم السيوطي، وأوردناها عن ثلاثة من الأصحاب لم يذكرهم السيوطي، وهم: زيد بن ثابت، وعبادة بن الصامت، وأم أيوب، وبذلك تبلغ عدة من روى الحديث من أصحاب رسول الله – ﷺ – نحو أربعة وعشرين صحابياً"(٣).

فالأحاديث التي تنص على نزول القرآن على سبعة متواطئة متواترة، وظهرت واشتهرت بين أئمة الفن وغيرهم، فبلغت من القوة ما لم يبلغه حديث سمرة.

يقول الباقلاني: "فأما الرواياتُ الواردة عنه – ﷺ – بأن القرآنَ منزلٌ على سبعةِ أحرفٍ فإنها كثيرة متظاهرة مشهورة عند أهل العلمِ والنقل، وهي أكثرُ شيءٍ رُوي عن النبي – ﷺ –، وكلها مع اختلاف ألفاظِها وطرقِها متوافية على المعنى، فيجب لذلك وصولُ العلمِ بمتَضمنها وإن

(١) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (١/١٦٣).

(٢) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/٢١).

(٣) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر (ص ١٠٩).

اختلفت ألفاظها وتشعَّبت طرقها"[١].

يقول الدكتور/ حسن عتر: "إذا كانت زيادة عدة الأسانيد على ثلاثة أحرف تجعل الحديث في رتبة المشهور، فالحكم على حديث الأحرف السبعة بالشهرة من مسلمات علوم الحديث، لكن استفاضة حديث الأحرف السبعة ... يؤدي إلى الحكم بتواتره ... وقد روي عن الكثير منهم: البخاري، ومسلم، كما روى الحديث الترمذي، والنسائي، وأبو داود، وابن أبي شيبة، والحاكم، وأحمد، والطبراني، والطبري، لذلك نحكم بأن حديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) ... قطعي الثبوت"[٢].

أما حديث سمرة فقد أخرجه البزار في مسنده، والطبراني في المعجم الكبير، والحاكم في المستدرك، وقال: "وهذا الحديث صحيح، وليس له علة"[٣].

وقال الهيثمي: ورجال أحمد وأحد إسنادي الطبراني والبزار رجال الصحيح[٤].

وقال الهيثمي: ورجاله ثقات[٥].

ولم يصب الحاكم في حكمه، فإن هذا الحديث جاء من رواية عفان عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب، وقد تكلم جماعة من أهل العلم على إسناده من جهتين:

---

(١) "الانتصار" للباقلاني (٣٥٣/١).

(٢) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور/ حسن عتر (ص ١٠٩، ١١٠).

(٣) "المستدرك على الصحيحين" للحاكم (٢٤٣/٢).

(٤) "مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور" للبقاعي (٣٨٢/١).

(٥) "مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور" للبقاعي (٣٨٣/١).

الأولى: من جهة عنعنة الحسن، فإن الحسن لم يروي عن سمرة إلا حديثاً واحداً، يقول الدوسري: "والحسن لم يسمع من سمرة سوى حديث العقيقة، فهو منقطع إذًا"(١).

الثانية: من جهة تفرد أحد الطرق بلفظ الثلاثة، فقد جاءت الروايات عن سمرة مرة على ثلاثة أحرف، ومرة على سبعة أحرف.

يقول الهيثمي: "عن سمرة أن رسول الله – ﷺ – قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، وفي رواية: (ثلاثة أحرف)"(٢).

ويقول البقاعي: "روى الإمام أحمد والطبراني في الكبير، وأبو بكر ابن أبي شيبة في مسنديهما عن سمُرة– ﷺ – قال: قال رسول الله– ﷺ –: أنزل القرآنُ كل ثلاثة أحرف.

وفي رواية: على سبعة أحرف"(٣).

فدل ذلك على تفرد في رواية سمرة من أحد طرقه، وهذا التفرد من جهة حماد بن سلمة، يقول ابن عدي: "حديث أنزل القرآن على ثلاثة أحرف رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة، وهذا لا أعلم يرويه بهذا الإسناد غير حماد ... ولم يقله غيره"(٤).

ويقول البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة إلا حماد بن سلمة"(٥).

---

(١) "الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمَّام" لأبي سليمان الدوسري (١٢٥/٤).

(٢) "مجمع الزوائد" للهيثمي (١٥٢/٧).

(٣) "مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور" للبقاعي (٣٨٣/١)..

(٤) "الكامل في ضعفاء الرجال" لأبي أحمد الجرجاني (٥٢/٣).

(٥) "مسند البزار" (٤١٦/١٠).

وقد تعرض الإمام الألباني لهذا الحديث يقول: "فيه علتان: الأولى: عنعنة الحسن – وهو البصري – فقد كان مدلساً، والبخاري إنما احتج بروايته التي صرح فيها بالتحديث فتنبه.

والأخرى: الاختلاف في لفظه على حماد؛ فرواه عفان عنه هكذا. وقال بهز: حدثنا حماد بن سلمة ... فساقه بلفظ: "سبعة أحرف".

قال الألباني: وهذا هو الصواب لموافقته لسائر أحاديث الباب، وقد خرجت بعضها في " صحيح أبي داود" ... الحديث أورده ابن عدي في جملة أحاديث أنكرت على حماد بن سلمة، وقال عقبة: والحديث منكر مخالفٌ لسائر الأحاديث عن الصحابة في أن الحروف سبعة"(١).

فالحديث عند المحدثين منكر لتفرد الرواية ومخالفة المشهور، يقول الصنعاني: "ولفظه يخالف ما في الصحيحين وغيرهما من ذكر السبعة الأحرف"(٢).

وقد تسرع بعض أئمة القراءة وغيرهم في التوفيق بين الحديثين، وتكلفوا لأجل ذلك ما لا يصح، يقول الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ): "وقد تحتملُ أيضا هاتان الروايتان أن يكون معنى قول النبي – ﷺ – أنزلَ القرآنُ على ثلاثةِ أحرفٍ وعلى أربعةِ أحرف، أن من الحروفِ السبعةِ حرفا يُقرأ على ثلاثة أوجه، وإن حرفا منها آخرَ يُقرأ على تلك الثلاثة وعلى وجهٍ رابع، أو أن حرفا منها يقرأ على أربعةِ أوجهٍ غير الثلاثة الأوجه التي يُقرأ حرف آخرُ من السبعة عليها، ويكونُ باقي السبعة الأحرف لا يُقرأ كل شيءٍ منها إلا على طريقةٍ واحدة، فلا يكون في هذا تعارض ولا تناقض.

---

(١) "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة" للألباني (٥٣٣/٦).

(٢) "نزهة الألباب في قول الترمذي" لأبي الفضل الصنعاني (٣٤٥٥/٦).

ويمكن أيضا أن يكون أراد بهذين الخبرين أنّ ثلاثةَ أحرفٍ من تلك السبعةِ الأحرف يُقرأ على وجهٍ ونحوٍ من الاختلاف متقارب، ليس بالمتباينِ الشديد وهو حرفُ زيدٍ والجماعة، والذين أكثرُهم كان يألفُه ويقرأ به ويعلق بقلبه وينطلقُ به لسانُه، وأربعةُ أحرفٍ أخر من السبعة منزلةٌ على تباينٍ زيد غير متقارب، وعسى أن تكونَ هي حروفَ الأربعة النفر الذي أمر رسول الله – ﷺ – بأن تُؤخذ القراءةُ عنهم، وهم أبي بن كعب، وعبدُ الله ابن مسعود، ومعاذُ بن جبل، وسالمٌ مولى أبي حذيفة، أو لعل هذه الأربعةَ الأحرف المتقاربة التي ليست بشديدة التباين، هي التي كان يقرأ الناسُ كثيراً بها، وعليها الجمهورُ وعامة الناس.

ولسنا نقف على حقيقة هذا غير أنّنا قد بيَّنَّا أن قوله – ﷺ –: أنزل القرآنُ على ثلاثة أحرفٍ وأربعةٍ وخمسةٍ لا تنافي قوله: إنه منزلٌ على سبعة أحرف، وهذا هو الغَرضُ المقصودُ دون تفصيل أجناس الاختلاف بين الثلاثة والأربعةِ والخمسةِ والسبعة، وإذا كان ذلك كذلك، بطلَ إكثارُهم بذكر هذا الباب، ووجبَ حملُ الأمر فيه على ما قُلناه"(١).

ويقول الرازي (ت: ٤٥٤هـ): "فأما ما جاء في أن القرآن أنزل على خمسة أوجه، أو أربعة أوجه ... فإنه مما يحتمل وجهين:

أحدهما: أن الأوجه كانت أربعة أو خمسة أولاً، قبل تتمة السبعة، إلى أن أكملت سبعة ...

والوجه الثاني: أن الأربعة الأحرف والخمسة الأحرف والسبعة الأحرف صدرت في ثلاث دفعات، فتارة كانت الأحرف مبسوطة بأن جعلت سبعة،

(١) "الانتصار" للباقلاني (ص ٣٥٤ - ٣٥٥).

وتارة مجموعة بأن ردت أربعة وخمسة، فدخل بعض الحروف تحت بعض، فلذلك آلت السبعة إليهما من حيث العدد دون المعاني المودعة في السبعة، ولذلك نظائر.

وأما خبر سمرة: (أن القرآن نزل على ثلاثة أحرف) فإنه جاء مطلقاً غير مقيد بتأويل، فعلى ذلك يحتمل أمرين:

أحدهما: أنه أريد به تغاير الألفاظ، وكان مصدره قبل تتمة الأحرف اللفظية، فيمن ذهب بالأحرف السبعة إلى ما تتغير به الألفاظ.

والثاني: أنه أريد بالأحرف الثلاثة تغاير المعاني على نحو ما ذكرنا من المقيد بتفسيره، وإذا كان كذلك وجب أن يكون صدوره قبل إكمال المعاني السبعة، أو أن يكون قد حُمل فيه بعض المعاني في بعض، على ما قدمنا"(١).

ويقول أبو شامة (ت: ٦٦٥هـ): "يجوز أن يكون معناه أن بعضه أنزل على ثلاثة أحرف، كـ(جذوة)، و(الرهب)، و(الصدفين)، يُقرأ كل واحد على ثلاثة أوجه في هذه القراءات المشهورة، أو أراد أنزل ابتداء على ثلاثة، ثم زيد إلى سبعة، والله أعلم"(٢).

ويقول البقاعي (ت: ٨٨٥هـ): "ولا يخالف هذا ما يأتي من إنزاله على سبعة أحرف، لأن في تلك الأحاديث: أن السبعة ما كانت إلا بعد مراجعة، فربما حمل سمرة - ﷺ -هذا الحديث عند الثالثة، فاستمر يرويه ثم استمرت المراجعة إلى تمام السبعة، ولم يسمع تمام المراجعة. أو سمعها - كما في إحدى رواياته - ورأى أن الثلاثة لا تنافي ما فوقها فإنه ليس فيها

(١) "معاني الأحرف السبعة" للرازي (ص ٢٨٢ - ٢٨٤).

(٢) "المرشد الوجيز" لأبي شامة (ص ٨٨).

نفي له[1].

ويقول المناوي (ت: ١٠٣١هـ): "(أنزل الْقُرْآن على ثَلَاثَة أحرف) لَا يُنَاقض السَّبْعَة، لجَوَاز أَن الله أطلعه على الْقَلِيل ثمَّ الْكثير"[2].

ويقول محمد الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ): (أنزل القرآن على ثلاثة أحرف) كان هذا إنزال أول ثم وسع الله فزيد فيه أربعة أحرف[3].

ويقول الدكتور/ حسن عتر: "وعلى فرض التسليم بأنه يعارضه، فالتوفيق بين الحديثين أن نقول: ... فقد بدئ بإنزاله حرفاً إثر حرف حتى بلغت ثلاثة أحرف، كما في حديث سمرة – ﷺ –، ثم لما استشعر رسول الله – ﷺ – حاجة العرب الماسة إلى مزيد من التوسعة عليهم فتوجه إلى الله راجياً التخفيف عن أمته فكان أن تم تنزيل القرآن على سبعة أحرف شافية كافية"[4].

وللأسف قد كانت تلك المحاولات متطرفة لاستشعارهم ما لا يمكن، كالتدرج في إنزال الحروف التي شرِّعت في حادثة واحدة، أو تكلف ما لا يصح من العلل.

وإنما يلجأ إلى التوفيق بين الروايات في عرف المحدثين عند الاطمئنان على الرواية حين خلوها من العلل من جهة الاسناد أولاً، ولا يكون التوفيق بين الأحاديث قبل النظر في أسانيدها.

---

(١) "مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور" للبقاعي (٣٨٣/١).

(٢) "التيسير بشرح الجامع الصغير" للمناوي (٣٨٠/١).

(٣) "التنوير شرح الجامع الصغير" لمحمد الصنعاني (٢٧٨/٤).

(٤) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر (ص ٧٨).

المبحث الخامس

حديث أبيّ بن كعب - ﷺ - في إقراء النبي - ﷺ - للأمة على سبعة أحرف

لقد تنوعت الروايات عن أبي – ﷺ – في روايته حديث الأحرف السبعة بين مطول ومقتصر، غير أن ورود بعض الروايات بلفظ: "إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك"، وأخرى بلفظ: "إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك" هو محل الإشكال في المسألة.

والإشكال في هذه اللفظة يعود إلى معرفة أصل القراءة على سبعة أحرف، هل كانت حروف القرآن اجتهاداً من سلف الأمة، أم كان مرد ذلك كله إلى التوقيف، وتعليم النبي – ﷺ –، ومن هنا أتت أهمية هذه المسألة.

روى مسلم في صحيحه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا غندر عن شعبة، وحدثنا ابن المثنى وابن بشار، قال: ابن المثنى حدثنا محمد ابن جعفر، حدثنا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبيّ ابن كعب: "أن النبي عند أضاة بني غفار قال: أتاه جبريل – عليه السلام – فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما

حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا"[١].

أخرجه كذلك بلفظ "تقرأ" القرطبي في تفسيره[٢]، وابن الخراط في "الأحكام الكبرى"[٣].

وروى ابن أبي داود في سننه قال: حدثنا ابن المثنى، حدثنا محمد ابن جعفر، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ ابن كعب، أن النبي – ﷺ – كان عند أضاة بني غفار فأتاه جبريل – ﷺ –، فقال – ﷺ – يأمرك أن تقرئ أمتك على حرف، قال: أسأل الله معافاته ومغفرته أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه ثانية فذكر نحو هذا حتى بلغ سبعة أحرف، فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا"[٤].

وأخرجه بلفظ "تقرئ" ابن حبان في "صحيحه"[٥]، والطبري في "تفسيره"[٦]، والداني في "جامعه"[٧]، والطيالسي في "المسند"[٨]، وأحمد في

---

(١) أخرجه مسلم، في "صحيحه"، في كتاب: "صلاة المسافرين وقصرها"، باب: "بيان أن القرآن على سبعة أحرف" (٥٩٢/١).

(٢) (٤١/١).

(٣) (١١/٤).

(٤) أخرجه ابن أبي داود في سننه (٧٦/٢)، قال محمد الألباني: "صحيح". "صحيح وضعيف سنن أبي داود"، (ص ٢).

(٥) (١٣/٣).

(٦) (٤٠/١).

(٧) (٩٥/١).

(٨) (٤٥٢/١).

"المسند"[١]، وأبو يعلى في "المعجم"[٢]، وأبو عوانة في "المستخرج"[٣]، والشاشي في "المسند"[٤]، والطبراني في "الكبير"[٥]، والجرجاني في "الأمالي"[٦]، والنسائي في "السنن"[٧]، وابن أبي شيبة في "المصنف"[٨].

وقد ثبت عن النبي - ﷺ - أنه كان يخاطب كلَّ قوم بلغتهم في غير موضع، يقول السبكي: "وكان - ﷺ - قد أوتى جوامع الكلم فيخاطب كل قوم بلغتهم"[٩].

ويقول ابن قتيبة: "كان من تيسير الله أن أمر نبيه أن يقرئ كل قوم بلغتهم ... الخ"[١٠].

ويقول الآجري: "كان النبي - ﷺ - يلقن كل قبيلة على ما تحمل من لغتها"[١١].

ويقول الرازي: "وعن زر بن حبيش قال قرأ رجل على عبد الله (طـهَ)

---

(١) (١٠٨/٣٥).
(٢) (ص ١٢٠).
(٣) (٤٦٣/٢).
(٤) (٣٤٥/٣).
(٥) (١٩٩/١).
(٦) (١١٢/١).
(٧) (١٥٢/٢).
(٨) (١٣٨/٦).
(٩) "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (٢٠٢/٢).
(١٠)"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة (ص ٣٢).
(١١)"الأربعون حديثاً" للآجري (ص ٩٩).

فقال عبد الله (طِهِ) بالكسر، فقال له الرجل: يا أبا عبد الرحمن أليس إنما أمره أن يطأ قدمه؟ فقال له عبد الله: هكذا أقرأني رسول الله – ﷺ –"[1].

فدل على أنه – ﷺ – كان يقرئ قبائل العرب القرآن بلغاتهم، وقد ثبت كذلك أن الصحابة كانوا يقرؤون بالحروف دون توقيف.

روي عن ابن مسعود – ﷺ –: أنه أقرأ رجلاً: ((إنِّ شجرت الزقوم * طعام الأثيم)) [الدخان: ٤٣، ٤٤]، فقال الرجل: (طعام اليتيم)، فردها عليه، فلم يستقم بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: نعم، قال: فافعل[2].

وأخرج الرازي بسنده عن إبراهيم بن الرهين قال: سمع النبي – ﷺ – رجلاً يقول: (قالت الاعراب) فلم يهمز، فقال رسول الله – ﷺ –: (قالت الأعراب) فقطع وهمز.

يقول الرازي: وإنما رد عليه رسول الله – ﷺ – حيث رآه فارق طبعه أو لغته"[3].

ويقول ابن حجر: "لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعا له، ومن ثَمَّ أنكر عمر على بن مسعود قراءته (عتى حين)، أي: (حتى حين) وكتب إليه إن القرآن لم ينزل بلغة

---

(١) "معاني الأحرف السبعة" للرازي (ص ٣٠٩).

(٢) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في "فضائل القرآن" (ص ٣١١)، والحاكم في "المستدرك" (٤٨٩/٢)، وقال: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)).

(٣) "معاني الأحرف السبعة" للرازي (ص ٣٠٨، ٣٠٩).

هذيل، فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل"[1].

فالأمر في الحديث يجوز حمله على أنه أمر للنبي - ﷺ -، ويجوز حمله على أنه أمر للأمة، فلا يمكن الترجيح بين الروايتين دون التحقيق والنظر لجواز الأمرين وتحققهما في تاريخ الرواية.

وقد تكلم الشيخ صالح بن سليمان الراجحي في الترجيح بين الروايتين بما لم أجد بعد كلامه كلام، يقول: "وردت بعض روايات حديث أبي بن كعب - رضي الله عنه - بلفظ: "إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك".

والحديث بهذا اللفظ لا يثبت، والصواب أنه بلفظ: "إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك"، وتوضيح ذلك كما يلي:

الحديث يرويه شعبة عن الحكم بن عتبة، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب - رضي الله عنه -.

وقد اختلف عن شعبة ومن بعده في لفظ (تقرئ)، فتارة يأتي بهذا اللفظ، وتارة يأتي بلفظ (تقرأ)، ويحتمل أن الاختلاف سببه الكتابة والنسخ، فإن (تقرأ) قريبة جداً من (تقرئ) فالخطأ وارد جداً، ولكن على افتراض أن الاختلاف في الروايات فعلاً فإن الصواب أنه بلفظ (تقرأ) وليس (تقرئ).

فإنه قد اختلف عن شعبة فيه كما سبق:

فرواه محمد بن جعفر، عن شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى به بلفظ (تقرأ) كما عند مسلم (٨٢١).

وقد رواه ابن أبي شيبة، وابن المثنى عند مسلم (٨٢١).

ومحمد بن بشار عند مسلم (٨٢١)، والنسائي في "الكبرى" (١/٣٢٦).

---

(١) "فتح الباري" لابن حجر (٩/٢٧).

كلهم عن محمد بن جعفر، عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى به بلفظ: (تقرئ)، وهو خطأ، والصواب ما في الكبرى.

وأخرجه أبو داود (١٤٧٨) عن ابن المثنى، عن محمد بن جعفر، عن شعبة بلفظ (تقرئ)، والصواب رواية الجماعة، بل حتى ابن المثنى نفسه قد رواه كما رواه الجماعة كما سبق عند مسلم.

وأخرجه أحمد (١٠٣/٣٥) عن محمد بن جعفر به بلفظ (تقرئ أمتك).

وكذلك أخرجه (١٠٨/٣٥) من طريق: ابن أبي شيبة، عن محمد ابن جعفر به بلفظ (تقرئ أمتك).

ولكن ذكر في حاشية المسند في الموضعين كليهما أنه جاء في بعض نسخ الظاهرية بلفظ: (تقرأ، وكان المحقق قد ذكر في المقدمة أن نسخ الظاهرية في غاية النفاسة.

فالصواب أن محمد بن جعفر إنما يرويه عن شعبة بلفظ (تقرأ أمتك).

وتابع محمد بن جعفر معاذ بن معاذ العنبري عند مسلم (٨٢١).

وتابعه أيضاً شبابة بن سوار، وعبدالرحمن بن زياد، فروياه عن شعبة بلفظ (إن الله يأمرك وأمتك أن تقرؤوا القرآن على سبعة أحرف)، أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (١٢٥/٨).

فهؤلاء أربعة من الرواة أكثرهم ثقات أثبات إنما يرونه بلفظ: (تقرأ أمتك).

وخالفهم الطيالسي في مسنده (٥٥٨).

وحجاج بن محمد عند أبي عوانة في مسنده (٣٨٤٠)، فروياه عن شعبة به بلفظ (تقرئ).

والصواب رواية محمد بن جعفر ومن معه، فإن محمد بن جعفر (غندر) ثقة من أثبت الناس في حديث شعبة.

قال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم. انظر تهذيب الكمال (٤٠١/١١).

وأما حجاج بن محمد فإنه قد اختلط في آخر عمره. انظر: التهذيب (٢٠٥/٢).

وأما رواية محمد بن جحادة عن الحكم به بلفظ (تقرئ) عند أحمد (١٠٩/٣٥)، وأبي عوانة في مسنده (٣٨٤٣)، وابن حبان (١٣/٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٨٧/٨)، وغيرهم.

فيقابلها رواية عبد الله بن عيسى، عن ابن أبي ليلى به بلفظ (تقرأ) عند ابن أبي شيبة (١٨٢/٧) بلفظ: (فليقرؤوا على سبعة أحرف) فيتساقطان"[١].

وعلى الرغم من رواية الحديث بلفظ "تقرئ" عند غالب أهل الحديث فإن المتأمل لخاتمة الحديث فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا، لا تتفق مع أمر النبي – ﷺ – بإقراء الأمة.

يقول محمد صالح الراجحي: "ومما يؤيد الرواية بلفظ (تقرأ)، قوله: (فأيما حرف قرؤوا عليه) ولم يقل: (فأيما حرف أقرأتهم عليه)"[٢].

---

(١) مقال مطروح على الشبكة العنكبوتية، في "ملتقى أهل الحديث" بعنوان: "هل القراءات القرآنية كلها نزل بها جبريل، بحث، ونقل، وعقل" للشيخ صالح ابن سليمان الراجحي.

(٢) مقال مطروح على الشبكة العنكبوتية، في "ملتقى أهل الحديث" بعنوان: "هل القراءات القرآنية كلها نزل بها جبريل، بحث، ونقل، وعقل" للشيخ صالح ابن سليمان الراجحي.

وفي لفظ عند ابن حبان: "فمن قرأ حرفاً منها فهو كما قرأ"[1]، وهو كذلك في رواية عند الطبري[2]، وأحمد، وأبو عوانة[3]، وغيرهم، مما يدل على أن الأمر للأمة وليس للنبي - ﷺ -.

ويؤيده ما جاء عند الإمام أحمد من أمر الأمة القراءة على سبعة أحرف، يقول: "حدثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن عاصم، عن زر، عن أبي قال: لقي رسول الله - ﷺ - جبريل عند أحجار المراء، فقال رسول الله - ﷺ - لجبريل: "إني بعثت إلى أمة أميين فيهم الشيخ العاسي، والعجوز الكبيرة، والغلام، فقال: مرهم فليقرؤوا القرآن على سبعة أحرف"[4].

فدل على أن الأمر للأمة بقراءة القرآن على سبعة أحرف، وليس للنبي - ﷺ -.

وقد عارض هذا التحرير ما ورد في "ذخيرة العقبى"، يقول: "(فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: إِن الله - ﷻ - يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن) من الإقراء رباعيًا، ونصب "أمتك"، ويحتمل أن يكون من القراءة، و"الأمة" بالرفع على الفاعلية، إن صحت الرواية، والمعنى أوفق بالأول، إذ أمر أحد

---

(١) "صحيح ابن حبان" (١٣/٣).

(٢) "تفسير الطبري" (٤٦/١).

(٣) "مستخرج أبي عوانة" (٤٦٣/٢).

(٤) يقول ابن كثير: "وأخرجه الترمذي من حديث عاصم بن أبى النجود، عن زرٍّ، عن أبيّ به؛ وقال: "حسن صحيح"، "فضائل القرآن" لابن كثير (ص ١٠٤)، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٤/٣).

بفعل غيره غير مستحسن، فليتأمل"[1].

وحجته مردودة بقوله – ﷺ –: "أتاني جبريل فقال لي: إن الله يأمرك أن تأمر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فإنها من شعائر الحج"[2].

فثبت من ذلك رجحان الرواية الواردة بلفظ: "يأمرك أن تقرأ أمتك"، والله تعالى أعلم.

(١) "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" لمحمد الولّوي (١٢/١٩٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧/١٠١)، قال محققه شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير خلاد بن السائب، فقد روى له أصحاب السنن، وهو ثقة".

المبحث السادس

حديث ابن مسعود - ﷺ -في قراءة كل فرد من الأمة بما علم

روى ابن حبان عاصم بن أبي النجود عن ابن مسعود، قال: "أقرأني رسول الله- ﷺ - سورة من آل حم، فرحت إلى المسجد فقلت لرجل: اقرأها علي فإذا هو يقرأ حروفاً لا أقرؤها، فقال: أقرأنيها رسول الله - ﷺ -، فانطلقنا إلى رسول الله - ﷺ -، فأخبرناه، فتغير وجهه، وقال: إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف، ثم أسرَّ إليَّ عليٌّ شيئاً، فقال علي: "إن رسول الله - ﷺ - يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما عُلِّم، قال: فانطلقنا وكل رجل منَّا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه"[١].

قال عنه الحاكم: "هذا حديث صحيح الاسناد"[٢]، ووافقه الذهبي، وقال ابن حجر: "بل حسن للخلاف في عاصم بن أبي النجود"[٣].

وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن"[٤]، وأبو عمرو الداني في "جامع البيان"[٥]، والشاشي في "المسند"[٦]، وذكره الألباني في "صحيح موارد الظمآن"[٧] كلها بلفظ (عُلِّم).

---

(١) "صحيح ابن حبان" (٢٣/٣).

(٢) "المستدرك على الصحيحين" للحاكم (٢٤٢/٢).

(٣) "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" لابن حجر (٢٠٠٨/٣).

(٤) (٣٦١/١).

(٥) (١٣٢/١).

(٦) (١٠٥/٢).

(٧) (١٩١/٢).

وأخرجه الطبري في "جامع البيان"[١]، والآجري في "الشريعة"[٢]، وابن بطة في "الإبانة"[٣]، والحاكم في "المستدرك[٤]، وابن عبد البر في "التمهيد"[٥]، وابن حجر في "فتح الباري"[٦]، بلفظ (عَلِم).

لقد درار الخلاف في هذه المسألة حول قوله: (كما عُلِّم)، و(كما عَلِم) فهل الصيغة في (علم) مسندة للمفعول كما في الرواية الأولى، أم مسندة للفاعل كما في الرواية الثانية، وهذا هو مشكل القول في هذه الرواية.

إن الفصل في هذه المسألة يتعسر لتعلق ذلك بالضبط، إذ أن الخطأ محتمل الورود عن أحد الرواة للحديث، ومحتمل الورود عمن ضبط الرواية من المتأخرين من النساخ أو الباحثين، فيكون البحث على الأخير أبعد عن استعمال مناهج المحدثين في نقد الرواية، ولكنه من مشكل القول الذي يمكن الفصل فيه بالقرائن والمرجحات.

إن إهمال الفصل في هذه المسألة بدعوى احتمال حدوث ذلك من المتأخرين يوقع في كثير من الإشكالات، حيث أن أئمة من أهل القراءة المتأخرين قد استدلوا على وجوب القراءة بالأثر المتبع، والسند المتصل بهذه الرواية، وأن القراءة بالاجتهاد من طوارئ القول في تاريخ القراءة،

---

(١) (٢٤/١).

(٢) (٤٧٤/١).

(٣) (٦١٤/٢).

(٤) (٢٤٣/٢).

(٥) (٢٨٩/٨).

(٦) (٢٦/٩).

فوجب التعريج على هذه المسألة كي يُسد باب القالة في احتمالية لفظه بأحد الصيغتين، ولئلا تبنى عليه استدلالات مناهضة لواقع الرواية قديماً.

ومع أن الأمر غير منضبط للفصل فيه وفق مناهج المحدثين في نقد الرواية كما تقدم سلفاً، فإنه يمكن الاستعانة في ترجيح هذا بواقع الرواية، إذ كان مؤذون للأمة القراءة بلغاتهم وإن خالفت لغة التنزيل.

يقول ابن قتيبة: "فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه - ﷺ - بأن يقرأ كل أمة بلغتهم وما جرت به عاداتهم، فالهذلي يقرأ "عتى حين" يريد حتى حين هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي: يعلمون وتعلم وتسود وجوه، وألم إعهد إليكم بكسر حرف المضارعة، والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ قيل لهم وغيض الماء بإشمام الضم مع الكسر، وبضاعتنا ردت إلينا بإشمام الكسر مع الضم، ومالك لا تأمنا بإشمام الضم مع الإدغام"(١).

ويقول: "ولو أن كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتباره طفلا ويافعا وكهلا لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه ولا يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين"(٢).

ويقول أبو شامة: "العربي المجبول على لغته لم يكلف لغة قريش

---

(١) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة (ص ٣٢).

(٢) المرجع السابق، نفسه.

لتعسرها عليه، وقد أباح الله تعالى القراءة على لغته"(١).

وقد ثبت أن اللغات في القرآن الكريم كان منشؤها توسع الصحابة وبعض التابعين في قراءة القرآن بلغاتهم ولهجاتهم التي اعتادوا عليها، دون التوقيف من الشارع الحكيم.

يقول الإمام ابن الجزري: "أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين بهم، والنبي - ﷺ - بعث إلى جميع الخلق أحمرهم وأسودهم عربيهم وأعجميهم، وكان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج لاسيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه - ﷺ -، فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع"(٢).

ويقول: "وهذا يقرأ "عليهم" و"فيهم" بضم الهاء، والآخر يقرأ: "عليهم" و"منهم" بالصلة، وهذا يقرأ: "قد أفلح" و"قل أوحى" و"خلوا إلى" بالنقل، والآخر يقرأ: "موسى" و"عيسى" و"دنيا" بالإمالة، وغيره يلطف، وهذا يقرأ: "خبيراً" و"بصيراً" بترقيق الراء، والآخر يقرأ: "الصلاة" و"الطلاق" بتفخيم اللام إلى غير ذلك"(٣).

ويقول الأستاذ/ محمد جبل: "إن مأتى هذه اللهجات العربية في

---

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة (ص ١٠٢).

(٢) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (٢٢/١).

(٣) " المرجع السابق (٢٣/١).

القراءات القرآنية هو رحمة من الله - ﷻ - بتيسيره للعرب أن يقرؤوا القرآن بلهجاتهم ... فكان من رحمته - ﷺ - أن يسر للعرب الذين نزل القرآن بلسانهم أن يقرؤوه بلهجاتهم، فهو سبحانه يعلم ما طبع عليه الإنسان من تمسكه بلهجته التي نشأ عليها، وصعوبة انتقاله عنها صعوبة قد تصده عن الإقبال على القرآن"(١).

ويقول الدكتور/ عبد الصبور شاهين: "إن بعضها - أي القراءات - كان إقراء منه - ﷺ -، وبعضها كان إقراراً لمن أقره أو استمع إلى قراءته ولم يستطع أن يأتي بحروف النبي على وجه الدقة لاختلاف اللهجة وتفاوت القدرة"(٢).

ثمَّ إن قوله: "فانطلقنا وكل رجل منَّا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه" يدلل على اختلاف قدرات القوم في ضبط القرآن وحفظه، إذ أن القرآن لم ينزل إلا بلفظ واحد، ولغة واحدة.

يقول الطحاوي: "وكان الذي نزل على النبي - ﷺ - إنما نزل بألفاظ واحدة"(٣).

فالاختلاف فيه عائد إلى تنوع قدرات القوم ودرجات ضبطهم للمحفوظ أو المسموع، فأيد القول بـ (عَلِم) الذي يبيح لكل فرد القراءة قدر استطاعته أو حسب الرغبة في الاستمتاع بهذا الإذن من عدمه.

يقول الدكتور/ صبري الأشوح: "كما أشار - أي الدكتور/ عبد الصبور

---

(١) "من القضايا الكبرى في القراءات القرآنية" للأستاذ محمد حسن جبل (ص ٥٩).

(٢) "تاريخ القرآن" لعبد الصبور شاهين (ص ٤٢).

(٣) "شرح مشكل الآثار" للطحاوي (١٢٣/٨).

شاهين في كتابه تاريخ القرآن – إلى أن مفهوم الرخصة للتيسير قد تجاوز به البعض من حد الضرورة إلى حد الاستمتاع بالرخصة مع القدرة على تعمد النطق بلهجة مخالفة لما سمعه من النبي أو من أحد أصحابه إلى النطق بلهجته المفضلة مع أنه قادر على الأداء بما تعلم"(١).

كما أن القول بأن يقرأ كل امرئ كما عُلِّم يعارض التيسير الذي شرع لأجله الإذن في القراءة باللغات.

يقول الشيخ صالح بن سليمان الراجحي: "كيف يطلب النبي من ربه التهوين والتيسير ثم يعين لهم ما يتيسر ويلزموا به، إن التيسير يتمثل في أن يقرأ القارئ من أولئك الشيوخ والعجائز بدل الكلمة القرآنية التي ذهل عنها كلمة تؤدي معنها، فتقوم مقام التي ذهل عنها، كما أن له أن يقرأ الألفاظ بلهجته وإن كانت مخالفة للهجة قريش، أما تعيين الكلمات البديلة فهو تكليف شاق ينافي الرخصة، ولو أن كل واحد من أولئك الشيوخ والعجائز والأميين كلف أن يقرأ ولا يبدل حرفاً ولا كلمة فكم في ذلك من التعسير والتشديد والمشقة، فرخص لهم في تلك الفترة بعدم الالتزام الحرفي بعين تفاصيل القراءة المتلقاة عن النبي – ﷺ –، وأبيح لهم التحلل من تلك القيود"(٢).

---

(١) "إعجاز القراءات القرآنية" لصبري الأشوح (ص ٢٢).

(٢) مقال مطروح على الشبكة العنكبوتية، في "ملتقى أهل الحديث" بعنوان: "هل القراءات القرآنية كلها نزل بها جبريل، بحث، ونقل، وعقل" للشيخ صالح ابن سليمان الراجحي.

فيكون قوله "بما عَلِم" أنسب للمقام، وأوفق لواقع الرواية، فلو كانت الرواية بلفظ (عُلِّم) للزم كل فرد القراءة بما تعلم دون مخالفة، وكان المعنى محصورا حول عدم إمكانية الخروج عن لغة التنزيل بحال، خصوصاً أن القرآن لم ينزل إلا بلغة واحدة، فمن أين أتت هذه اللغات إن لزم كل فرد القراءة بما عُلِّم؟

وقد استشعر المتأخرون الفرق بين المعنيين فاستدلوا بـ(عُلِّم) على التوقيف في حرف القرآن، فكان اللفظ بـ(عُلِّم) معارض لواقع الرواية، والمأثور من اللغات عن الصدر الأول، وكانت استدلالات المتأخرين مناهضة لما أثر عن المتقدمين من أئمة السلف الأوائل.

ويؤازر ترجيح (عَلِم) على (عُلِّم) الرواية عند أحمد فقد كانت بلفظ: (سمع): عن زِرّ، عن ابن مسعود، قال: أقرأني رسول الله – ﷺ – سورة الأحقاف، وأقرأها رجلا آخر، فخالفني في آية، فقلت له: من أقرأكها؟ فقال: رسول الله – ﷺ –، فأتيته وهو في نفر، فقلت: يا رسول الله، ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ فقال: "بلى"، قال: قلت: فإنَّ هذا يزعم أنَّك أقرأْتَها إيَّاه كذا وكذا؟ فتغيَّر وجه رسول الله – ﷺ –، فقال الرَّجل الَّذي عنده: ليقرأ كلُّ رجل منكم كما سمع، فإنَّمَا هلك من كان قبلكم بالاختلاف"(١)، ولا يشترط في

(١) "مسند أحمد" (٦/٣٣٥)، يقول محققه شعيب الأرنؤوط: "إسناده حسن من أجل عاصم، وهو ابن أبي النجود، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد - وهو ابن سلمة - فمن رجال مسلم"، وأخرجه الخطيب البغدادي بلفظه في الأسماء المبهمة (٣/٢٠٢).

أن يقرأ السامع بما سمع أن يقرأه حرفاً بحرف، وكلمة كلمة، بل هذا يستحيل ويبعد عن قدرة بشر إن كان السماع مرة واحدة أو مرات يسيرة، وهذا ما أوقع الخلاف في قراءات القرآن.

كما أن الكتب التي خُرجت فيها الرواية بـ (عَلِم) أكثر من الكتب التي خَرَّجت الرواية بـ(عُلِّم)، فرواية الأكثر مرجح قوي، وهي من المرجحات المعتبرة عند أهل الفن، ولكن الأمر ليس على إطلاقه عند المحدثين(١).

وعليه فإن واقع القراءة، والرواية عند الإمام أحمد، وحسب المجموع من الكتب التي خرجت الرواية ترجَّح القول بـ(عَلِم)، فألغى ذلك احتمال ورود اللفظ مسنداً إلى المفعول، والذي يظهر أنه خطأ في نقل الرواية، أو تصحيف طرأ على الكتابة، والله تعالى أعلم وأحكم.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر: "تدريب الراوي في شرح تقريب النوواوي" للسيوطي (٢/٦٥٤، ٦٥٥).

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على مخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن سار على هديه واقتفى آثاره صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم الدين، أما بعد:

أحسب أني اجتهدت في بيان المسائل بتفنيد الخلاف وتحريره، ودفع التعارض بين الأحاديث بتفصيل الأمر فيه وتحليله.

وأسأله – جل في علاه – أن يجعل اتباع الحق لنا هدياً ومنهجاً سديداً، والتواضع بضاعة وزادا معيناً، وأن يوفقني دوماً لإخلاص العمل له، ورد الفضل إليه، فهو المحسن أولاً وأخيراً، وهو – سبحانه – أعز من أن يخيب مأمولي، أو أن يرد رجائي، واستغفر الله مما زل به القلم، فهو المستعان وعليه التكلان، ولاحول ولا قوة إلا بالله.

نتائج البحث:

كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- كشفت الدراسة عن صحة حديث ابن مسعود رغم انقطاعه، وذلك لمتابعة الروايات له في جزئه الأول، ومتابعة الروايات كذلك في جزئه الثاني، فدل ذلك على أن قوله: "زاجر وآمر ... الخ" استئناف كلام آخر، لا وصفاً للأبواب التي نزل منها القرآن، ولا للحروف التي نزل عليها القرآن، وإنما هي صفته التي أنزل عليها.
- وأظهرت الدراسة أن قوله في تفسير القراءة على سبعة أحرف: "نحو قولك هلم، وتعال، وأقبل" زيادة من الرواة لم تثبت عن النبي – ﷺ –،

ولكنها قد ثبتت بسند صحيح عن ابن مسعود - ﷺ -، أراد بها ضرب المثل للحروف التي نزل عليها القرآن.

- وأثبتت الدراسة أن قوله: "أنزل القرآن على سبعة أحرف، عليمًا، حكيمًا، غفورًا، رحيمًا" في معنى القراءة على سبعة أحرف هو اختصار للرواية الصحيحة الثابتة التي قال فيها النبي "... ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: (غفوراً رحيماً)، أو قلت: (سميعاً عليماً)، أو قلت: (عليماً سميعاً) فالله كذلك، مالم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب"، أراد به - ﷺ - تصحيح قراءة كلا المتخاصمين لا حصر معنى القراءة على سبعة أحرف عليه، فكشف هذا البيان عن نوع الخلاف الذي دار بين المتخاصمين إلى النبي - ﷺ -.
- وأسفرت الدراسة عن خطأ حماد بن سلمة في روايته حديث سمرة بن جندب في إنزال القرآن على ثلاثة أحرف، فقد رواه عفان بسنده عن سمرة وفق المشهور من الروايات التي تؤكد نزول القرآن على سبعة أحرف.
- ورجحت الدراسة الرواية في مسلم التي جاءت بلفظ: "إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على سبعة أحرف" على الرواية التي جاءت في غالب كتب الرواية بلفظ: "إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف".
- ورجحت الدراسة كذلك الرواية التي جاءت بلفظ: "فليقرأ كل إنسان بما عَلِم" على الرواية التي جاءت بلفظ: "فليقرأ كل إنسان بما عُلِّم" لموافقة ذلك لمعنى القراءة على سبعة أحرف، وواقع الرواية في الصدر الأول.

توصيات البحث:

يوصي البحث الباحثين بالعناية بكتاب ابن أبي داود المؤلف في تاريخ المصاحف، من حيث الترجيح بين الروايات، فكثيرة هي الروايات المتعارضة الواردة فيه، كالروايات في قصة جمع المصحف زمن الصديق، والروايات في استكتاب المصاحف في العهد العثماني، وغيرها فهو يحوي الكثير من الروايات المتعارضة التي تحتاج إلى نقد ثم فصل وترجيح كما كان نهج هذا البحث، وكذلك الآثار المروية عن عائشة وابن عباس–ﷺ –، وغيرها من الروايات المشكلة، والمخالفة للمسلمات في هذا الفن، والله ولي التوفيق.

وصلى الله وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن اتبع هداه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة الكبرى لابن بطة، المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد ابن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز ابن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، المؤلف: أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت: ١٣٠٤هـ)، تعليق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة الرشد، ط: الثانية ١٤٠٤هـ ١٨٩٤م.
- أحاديث في ذم الكلام وأهله انتخبها الإمام أبو الفضل المقرئ من رد أبي عبد الرحمن السلمي على أهل الكلام، المؤلف: أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المقرىء (ت: ٤٥٤هـ)،

المحقق: الدكتور/ ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

- الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، المؤلف: الدكتور/ حسن ضياء عتر، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.
- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: د/ عز الدين علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر، ط: الثالثة ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- الإفصاح عن معاني الصحاح، المؤلف: يحيى بن (هُبَيْرَة بن) محمد ابن هبيرة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر، عون الدين (ت: ٥٦٠هـ)، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الوطن، سنة النشر: ١٤١٧هـ.
- الانتصار للقرآن، المؤلف: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ابن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د/ محمد عصام القضاة، الناشر: دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم - بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب - بيروت.
- أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري، المؤلف: أبو حذيفة، نبيل ابن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، المحقق: نبيل

ابن مَنصور بن يَعقوب البصارة، الناشر: مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

- البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، ط: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المؤلف: محمد بن علي ابن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
- البرهان في أصول الفقه، المؤلف: إمام الحرمين الجويني، المحقق: عبد العظيم الديب، الناشر: دار الأنصار– القاهرة.
- التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- تاريخ المدينة لابن شبة، المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) ابن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (ت: ٢٦٢هـ)، حققه: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد – جدة، عام النشر: ١٣٩٩هـ.
- تأويل مشكل القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم

ابن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن ابن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
- تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: الثانية ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، ط: الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف ابن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.
- التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح ابن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، المحقق: د/ محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، ط: الأولى ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الأولى ١٣٢٦هـ.
- التيسير بشرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، ط: الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- جامع البيان في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان ابن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، ط: الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد ابن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- الجامع الكبير – سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة ابن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ١٩٩٨م.
- جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: د/ عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من

مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة، ط: الثانية ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

- جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد ابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
- ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، شرح سنن النسائي، المؤلف: محمد ابن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي، الناشر: دار المعراج الدولية للنشر [جـ ١ – ٥]، – دار آل بروم للنشر والتوزيع [جـ ٦ – ٤٠]، ط: الأولى، جـ (١ – ٥) ١٤١٦هـ ١٩٩٦ م، جـ (٦ – ٧) ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، جـ (٨ – ٩) ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، جـ (١٠ – ١٢) ١٤١٩هـ ٢٠٠٠م، جـ (١٣ – ٤٠) ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- الرسالة، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، ط: الأولى ١٣٥٨هـ ١٩٤٠م.
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد

ابن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى (لمكتبة المعارف)، عام النشر: جـ ١ - ٤: ١٤١٥هـ ١٩٩٥ م، جـ ٦: ١٤١٦هـ ١٩٩٦ م، جـ ٧: ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي ابن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق ابن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- السنن الصغير للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط: الأولى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

- السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله ابن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الثالثة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد ابن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ابن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤١٥هـ ١٤٩٤م.
- الشريعة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور/ عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن – الرياض / السعودية، ط: الثانية ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

- شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور/ عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط: الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد ابن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
- صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠ هـ)، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مع الكتاب: أحكام محمد ناصر

الدين الألباني، هذا الكتاب الإلكتروني، يمثل جميع أحاديث الجامع الصغير وزيادته للسيوطي، مع حكم الشيخ ناصر من صحيح أو ضعيف الجامع الصغير، وهو متن مرتبط بشرحه، من فيض القدير للمناوي.

- صحيح وضعيف سنن أبي داود، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية، قام بإعادة فهرسته وتنسيقه: أحمد عبد الله عضو في ملتقى أهل الحديث.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، ط: المجددة والمزيدة والمنقحة.
- ضعيف موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، المحقق: د/ محمود محمد الطناحي، د/

عبدالفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية ١٤١٣هـ.

- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، (تفسير النيسابوري) المؤلف: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلميه – بيروت، ط: الأولى ١٤١٦هـ.
- غريب الحديث، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، المحقق: د/ محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، ط: الأولى ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه، وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، المؤلف: أحمد بن عبد الرحمن ابن محمد البنا الساعاتي (ت: ١٣٧٨هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط: الثانية.
- فضائل القرآن للقاسم بن سلام، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم ابن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية،

ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق – بيروت)، ط: الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

- فضائل القرآن، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى ١٤١٦هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط: الأولى ١٣٥٦هـ.
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، المؤلف: القاضي محمد بن عبدالله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، المحقق: الدكتور/ محمد عبد الله ولد كريم، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى ١٩٩٢م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- كتاب الأربعون حديثا، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت: ٣٦٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط: الثانية ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- كتاب المصاحف، المؤلف: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان

ابن الأشعث الأزدي السجستاني (ت: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة، ط: الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

- كَشْفُ المنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ في تَخْرِيجِ أحَادِيثِ المَصَابِيحِ، المؤلف: محمد ابن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي ثم القاهري، الشافعيّ، صدر الدين، أبو المعالي (ت: ٨٠٣هـ)، دِرَاسَة وتحقيق: د/ مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إبْرَاهِيم، تقديم: الشيخ صالح بن محمد اللحيدان، الناشر: الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المؤلف: نجم الدين محمد ابن محمد الغزي (ت: ١٠٦١هـ)، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة ١٤١٤هـ.
- لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط: الثانية ١٣٩٠هـ ١٩٧١م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي ابن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق

ابن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.

- المحصول، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور/ طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط: الخامسة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق وَدراسة: جـ ١، ٢: عَبد الله ابن حمد اللحَيدَان، جـ ٣ – ٧: سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميِّد، الناشر: دَارُ العَاصِمَة، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤١١هـ.
- المدخل لدراسة القرآن الكريم، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (ت: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، ط: الثانية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.
- مرجحات المتن للأحاديث المتعارضة ظاهراً "دراسة تطبيقية على فتح

الباري لابن حجر"، المؤلف: د/ بدر محمد قبلان العازمي، وباحث مشارك: أد/ محمد أبو الليث الخير آبادي، الناشر: حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.

- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، المحقق: طيار آلتي قولاج، الناشر: دار صادر – بيروت، سنة النشر: ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله ابن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت: ٢٠٤هـ)، المحقق: د/ محمد ابن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، ط: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى

ابن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، ط: الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد ابن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيدالله العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله- ﷺ -، (صحيح مسلم) المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- المسند للشاشي، المؤلف: أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنْكَثي (ت: ٣٣٥هـ)، المحقق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤١٠هـ.
- مصاعد النَّظر للإشراف على مقاصد السِّور، ويسمى: "المَقصد الأسمى في مطابقة اسم كلِّ سورة للمسمى"، المؤلف: إبراهيم بن عمر

ابن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، دار النشر: مكتبة المعارف – الرياض، ط: الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

- المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله ابن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.
- معاني الأحرف السبعة، تواتره، مذاهب العلماء فيه، حقيقة مذهب الإمام الرازي، حل مشكله، جمع القرآن، مناقشات وردود، المؤلف: شيخ الإسلام الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي (ت: ٤٥٤هـ)، المحقق: حسن ضياء الدين عتر، دار النوادر، ط: الأولى ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.
- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الثانية.
- المعجم، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى ابن هلال التميمي، الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.
- معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله ابن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

- المقدمات الأساسية في علوم القرآن، المؤلف: عبدالله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان، لبنان بيروت، ط: السادسة ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.
- مقدمات في علم مختلف الحديث، مقال للشيخ ناصر بن سليمان العمر، منشور على الشبكة العنكبوتية.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثانية ١٣٩٢هـ.
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: ٧٣٣هـ)، المحقق: د/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط: الثانية ١٤٠٦هـ.
- الموضوعات، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط: الأولى جـ ١، ٢: ١٣٨٦هـ ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م.
- نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب»، المؤلف: أبو الفضل، حسن بن محمد بن حيدر الوائليّ الصنعانيّ، تقريظ: عبد الله بن محمد

الحاشدي، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤٢٦هـ.

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
- النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- نواسخ القرآن، المؤلف: الحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن علي المعروف بابن الجوزي، المراجع: الداني بن منير آل زَهْوي، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، ط: ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.
- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى ١٩٩٩م.

تم بحمد الله